جـــــــــــــــامعة غـــــــــــــــــــــــرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير

قســـــــم العلوم الاقتصاديـــــــــــــــة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات

شهادة ماستر أكاديمي

ميـــــــــدان العلـــــــوم الاقتصاديـــــــة تخصص ماليـــة و بنـــوك

اليات تعبئة الادخار ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة بنك الجزائر 2004-2015

من إعداد الطالبة : الشحمة رابعة العدوية

نوقشت و أجيزت علنًا بتاريخ : 2017/12/11

أمـــــــام اللّجنة المكوّنة من السّادة الآتية أسمائهم:

الدّكتورة :	بلخير فاطمة	(جامعة غرداية) رئيسا.
الدكتور :	عمي سعيد حمزة	(جامعة غرداية) مشرفا.
الأستاذ :	بدة عيسى	(جامعة غرداية) ممتحنـــا.

السّنة الجامعية : 2016-2017

الإهـــــــــــــــــــــــــــــــداء

أهدي ثمرة هذا العمـل المتواضـع إلى

فضاء المحبة وبحر الحنان, لؤلؤة الدنيا وبهجتها:**أمي الغالية مبروكة حفظها الله.**

الذي علمني مبادئ الأخلاق وحسن التربية وقال أن الحياة كفاح ونضال إلى

جوهرة قلبي رمز الاحترام: **أبي العزيز ابراهيم أطال الله في عمره.**

إلى سندي في الدنيا إخوتي الأعزاء**...**

إلى زوجي الغالي كريم زعطوط واستره الكريمة .

إلى أخواتي التي لم تلدهن أمي: **"سمية، مروة،صفاء"**

إلى من وجدت معهم أسمى معاني الأخوة والصداقة وعشت معهم أجمل الأيام

إلى كل الصديقات و الأصدقاء.

إلى كل الزملاء دفعة سنة الثانية ماستر مالية وبنوك 2017/2016.

إلى كل أساتذتي، من علموني أن العلم سلاح والأخلاق ذخيرته. إلى من نسيهم قلمي ولم تنساهم ذاكرتي.

" رابعة العدوية"

شكـــر وتقـــديـــر

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، نشكر الله ونحمده على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل راجين منه أن يتقبله ويدخره لنا يوم نلقاه.

لا يسعني في نهاية هذا العمل إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى :

الدكتور"عمي السعيد حمزة" لقبوله الإشراف على هذا العمل والذي لم يبخل علي بمساعدته وتوجيهاته القيمة وشكر خاص للأستاذ أبو هريرة عباس الذي لم يبخل عليا بالكثير من معلوماته القيمة أشكره جزيل الشكر،بالإضافة إلى الأستاذة القديرة بلخير فاطمة التي لها جزيل الشكر والتقدير.

إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الذين سأنال شرف مناقشتهم لهذه المذكرة، على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم

كل الزملاء والزميلات الذين ساهموا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

" رابعة العدوية"

الملخص:

شهد الاقتصاد الجزائري مجموعة من التطورات خلال 2004-2015 حيث لعب الادخار دورا هاما في ذلك، ومن خلال هذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على آليات تعبئة الادخار ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفتر (2004-2015)؛ حيث استهدفت هاته الدراسة بعض المحددات العامة للادخار كما تم أيضا خلال هذه الدراسة استعمال بعض الأدوات الإحصائية، إضافة إلى البرنامج الإحصائي stata.12 حيث تم من خلاله كشف أثر الادخار على مؤشرات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: إدخار، نمو الاقتصادي، إنحدار خطي، إقتصاد الجزائري.

Summary:

The Algerian economy witnessed a number of developments during the period 2004-2015, where savings played an important role. In this study, the study aims to identify the mechanisms of saving mobilization and its role in achieving economic growth during the period 2004-2015. The study also used statistical tools in addition to the statistical program stata.12, where the simple linear regression relationship was achieved to reveal the effect of savings on the indicators of economic growth.

Keywords: savings, economic growth, linear apology, Algerian economy.

قائمة المحتويات:

الموضوع	الصفحة
الإهداء	I. I
شكر وتقدير	II. I
الملخص	III. I
قائمة المحتويات	IV. I
قائمة الأشكال	V. I
مقدمة	أ - د
الفصل الأول : الإطار النظري والدراسات السابقة.	**28-7**
المبحث الأول : المفاهيم النظرية حول الادخار والنمو الاقتصادي.	**7**
المبحث الثاني : الدراسات السابقة لمتغيرات الدراسة	**24**
الفصل الثـاني: الدراسة الميدانية	**53-30**
المبحث الأول : الطريقة والادوات المستخدمة	**43**
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	**53**
الخاتمة	**57-56**
قائمة المصادر والمراجع	**61-60**

توطئة:

إن عملية تحقيق التنمية الاقتصادية في أي مجتمع تعد ضرورة حتمية، حيث يتم نقل المجتمع من وضعه المتخلف إلى وضع آخر يعد متقدما، وذلك بإحداث زيادات، في مستوى الإنتاج بزيادة في الطاقات الإنتاجية والاستثمارية للبلد، مما يساهم في رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه الاقتصادي الذي ينعكس على جوانب اجتماعية وصحية وتعليمية وغيرها، وللنهوض باقتصاديات هاته الدول وتنميتها يتطلب الموضوع تمويل مشاريعها الاقتصادية حيث يعتبر من أهم القضايا المتعلقة بمشكلة التنمية الاقتصادية ويؤثر بها تأثيرا مباشرا، ومما لا يشك فيه أن هذا الأمر يتطلب رؤوس أموال كبرى، ولقد أعتبر التمويل لمدة عقدين من الزمن وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي، فهو يعني تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة للانجاز وتحقيق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، حيث تسعى جميع الدول منها الجزائر إلى توفير مستوى معيشي أفضل لشعوبها، حيث قد يواجهها عجز مواردها في مواجهة احتياجاتها الاستثمارية، لأنها تعاني من قلة التكوين الرأسمالي وزيادة الإنفاق الاستهلاكي وكذلك من ضعف الإدارة والمؤسسات المالية، لذا لجأت إلى تمويل بالاقتراض لكن هذا الأخير لابد أن يكون إجراءا مؤقتا، وعليه أن يعتمد على مدخراتها المحلية في تمويل عملية التنمية، لان المدخرات الكافية ضرورية لتلبية متطلبات الاستثمارات، لذا يعتبر إنعاش كل من معدلات الادخار والاستثمار من أهم المتطلبات اللازمة لتحسين أداء النمو على المدى المتوسط في الدول النامية عموما والعربية على وجه الخصوص، حيث تستهدف كل محاولات التنمية تحقيق زيادة في كل من الادخار والاستثمار؛ فالمدخرات هي الركن الأساسي في بناء الأصول المنتجة وتدعيم الطاقة الإنتاجية فمن شأنها أن تخفف من مشكلة الدين الدولي، وأن تدفع بعجلة التنمية وتزبد في تراكم رأس المال، وبالتالي تساهم في تلبية بعض احتياجات التمويل، فلقد بينت نماذج النمو والتنمية بتجاربها المختلفة أن مشكلة تكوين رأس المال(الادخار) وتحويله للاستثمار تحتل درجة كبيرة من الأهمية مقارنة بمشكلة توفير العناصر الأخرى وأن حل مشكلة التكوين الرأسمالي يعد شرطا ضروريا وليس كافيا لنجاح عملية التنمية في كثير من الدول الآخذة في النمو.

- **إشكالية البحث:**

في ظل كل المتغيرات الاقتصادية المتغيرات الاقتصادية الحالية والتقدم الذي أصبح يشهد العالم الغربي، بات ملحا على الدول النامية تحقيق زيادات محسومة في نسب تنمية اقتصادية، لكن لجوؤها إلى العالم الخارجي بغية الاقتراض لتمويل مشاريعها تسبب لها مخاطر ربما تولد تبعية اقتصادية لها، مما قد يؤثر في عملية التنمية، إذ بات إلزاما عليها البحث عن البدائل أفضل للتمويل بحيث تكون داخلية، ولعل من أهم مصادرها الداخلية هو الادخار، إذ لقي موضوع الادخار اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين في العقود الأخيرة؛ نظرا لما يمثله هذا المتغير الاقتصادي من أهمية بالغة؛ وعليه تتلخص الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في:

- هل تساهم آليات تعبئة الادخار في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

- **التساؤلات:**

-للإجابة عن الإشكال الرئيسي للبحث قمنا بطرح عدة تساؤلات فرعية متمثلة فيما يلي:

1. ما هي آليات تعبئة الادخار المتاحة في الجزائر؟
2. ما هو واقع تطور النمو الاقتصادي في الجزائر؟
3. ما هي العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

- **فرضيات:**

قمنا بصياغة عدة فرضيات لهاته الدراسة محاولين إثبات صحتها من خطئها:

1. يقوم النظام المصرفي في الجزائر بتعبئة المدخرات عن طريق ما يسمى بالوديعة المصرفية، حيث أنها تعتبر أفضل سياسة ادخارية.
2. يشير النمو الاقتصادي الجزائري إلى ارتفاع منتظم باستثناء الركود والضعف الذي يصيبه أثناء الأزمات.
3. الادخار هو مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي وهو بدوره يلعب دورا هاما في ذلك.

- **أهمية الموضوع:**

يعتبر موضوع الادخار من أهم الموضوعات التي شهدت تركيزا كبيرا من التحاليل والدراسات الاقتصادية في العقود السابقة نظرا لما يمثله هذا المتغير من أهمية على المستوى الوطني من حيث ارتباطه بالاستهلاك من جهة، وبالاستثمار الخاص والحكومي من جهة أخرى، وما يترتب عن ذلك من وضع استراتيجيات لتنمية الإدخارات المحلية على مستوى القطاع العائلي ورجال الأعمال و القطاع العام، يؤكد معظم الاقتصاديين أن نمو نسبة الادخار إلى الدخل الوطني وارتفاع معدلات نموه يؤدي حتما إلى نمو الإنتاج الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

يشكل الادخار المحلي مصدرا هاما وفعالا في تمويل الاستثمارات حيث يعتبر انه إنعاش معدل الادخار من أهم المتطلبات اللازمة لتحسين أداء النمو في الدول النامية عموما والجزائر بالخصوص ذلك أن الاعتماد على الادخار المحلي في عملية التنمية الاقتصادية يؤدي إلى تفادي السلبيات التي يمكن أن تنجم عن استخدام المصادر الخارجية للتمويل، ومواجهة مشكلة المديونية، التي أصبحت تشكل عبئ على الاقتصاد الوطني حيث يمكن أن يتم ذلك عن طريق رسم سياسات اقتصادية فعالة تهدف إلى رفع معدلات الادخار المحلي، وذلك لزيادة معدلات نمو الاستثمار.

- **أهداف الموضوع:**

- التركيز على موضوع الادخار كمحدد رئيسي للنمو الاقتصادي.

-دور الادخار في تكوين رأس المال لتمويل الاستثمارات.

-تسليط الضوء على الجزائر في محاولة لدراسة تأثير الادخار على إحداث النمو الاقتصادي بها.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

وقع اختيارنا على هذا الموضوع لعدة أسباب نستطيع إيجازها في ما يلي:

- يعتبر الادخار بشكل عام من أهم العوامل لتحريك عجلة النمو الاقتصادي.

- الرغبة في معالجة موضوع يشمل آن واحد الجانب الكلي للاقتصاد والمتمثل في الادخار بشكل أساسي والجانب التنموي للاقتصاد والمتمثل في التنمية الاقتصادية، وقد تسنى لنا ذلك في هذا الموضوع الذي يضم في طياته عدة جوانب مهمة.

- محاولة تقييم بعض السبل التي من شأنها أن تساعد على اتخاذ التدابير اللازمة لتعبئة المدخرات.

- محاولة البحث على العلاقة السببية ومدى تأثير الادخار في تحقيق النمو الاقتصادي.

- **منهجية الدراسة:**

المنهج المستخدم :من اجل اختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على بعض المناهج التي توافق
طبيعة البحث وتتمثل فيما يلي:
_**المنهج الوصفي :**الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للبحث المتمثل في الدراسة النظرية للادخار
وواقعه في الجزائر، و كذا يسمح بوصف النظريات وتطوراتها التاريخية.
_**المنهج التحليلي :**الذي يسمح بتحليل الوضع و العلاقات المختلفة بين المتغيرات المدروسة بالاعتماد على البيانات و المعطيات المتوفرة.
_**المنهج القياسي الكمي :**ينتج هدا المنهج تحليل و اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث يتم
استخدام والاستعانة ببعض البرامج معلوماتية الإحصائية لقياس العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- **صعوبات البحث:**

لعل من أهم الصعوبات التي واجهتني غياب بعض الإحصائيات الحديثة المتعلقة ببعض المتغيرات.
كذلك صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية واختلافها من مصدر لآخر في بعض الأحيان .

- **خطة البحث:**

قمنا بتقسيم العمل إلى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الادخار وآليات تعبئته وأيضا إلى النمو الاقتصادي ونظرياته، فالمطلب الأول منه تم التطرق فيه إلى التعاريف والمفاهيم حول الادخار ومحدداته وأهميته وآليات النظام المصرفي لتعبئة تلك المدخرات، أما عن المطلب الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى مفاهيم عامه حول النمو الاقتصادي والى بعض نظرياته.
وبالنسبة لما جاء في المطلب الثالث فقد تمحور حول مؤشرات قياس الادخار والنمو الاقتصادي.ثم تطرقنا إلى المبحث الثاني الذي يضم الدراسات السابقة لموضوعنا بما فيها من دراسات أجنبية ومحلية والى الفرق بينهما.
وفي الفصل الثاني والأخير فقد تطرقنا فيه إلى دراسة قياسية وقد قسمناه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة وفي المبحث الثاني إلى معالجة البيانات ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات خلال دراسة متغيرة الادخار ومدى تأثيرها على متغيرات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2004-2015م.

تمهيد الفصل الأول:

إن موضوع الادخار كظاهرة اقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية باتت تحتل مكانا بارزا في اهتمامات علماء الاقتصاد والاجتماع وعلماء النفس، لما بهذه الظاهرة من أهمية بالغة كأحد أطراف معادلة حسابية تخضع للعلاقة بين معدلات الإنتاج والاستهلاك.

كما أن عملية الادخار تتطلب وعيا وتنشئة لكافة أبناء المجتمع في المستويات العمرية المتباينة والطبقات الاجتماعية والبيئات الثقافية المختلفة؛ إذ أنه أيضا أصبح يشكل أحد جوانب الاقتصاد المهمة، وجلب إليه العديد من رواد الفكر الاقتصادي ليصبو أفكارهم وأبحاثهم واهتمامهم حوله، فالادخار بمفهومه الحديث وليد الحياة المعاصرة،وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى:

المبحث الأول :تعاريف ومفاهيم أساسية حول الادخار والنمو الاقتصادي ونظرياته.

المبحث الثاني :دراسات سابقة لموضوعنا مع ربط العلاقة بين الدراسات.

المبحث الأول :المفاهيم النظرية حول الادخار والنمو الاقتصادي

تركز الدولة اهتماما حول تنمية الفرد والمجتمع اقتصاديا، ومن هذا المنظور أصبحت أهمية الادخار من المصلحات الاقتصادية الهامة التي أخذت إهتمام جل المفكرين الاقتصاديين ونقاط بحث عن كل الجوانب المتعلقة بها، حيث يعتبر هذا الادخار من المتغيرات التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة ثروة الأمم.

المطلب الأول: أهمية وآليات النظام المصرفي في الادخار ومحدداته

تجتمع الدراسات و الأبحاث الاقتصادية على أن غالبية الأفراد الطبيعيين يقومون بإنفاق جزء و استبعاد جزء آخر لا ينفق وهو ما يعرف بالادخار أي أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية و الخدمات ولا يخصص للاكتناز ويعد فائضا منه إذ يتم الاحتفاظ بيه بعيدا عن الاستهلاك و الاستثمار إما في صورة نقود سائلة أو مشابه ذلك من أصول أخرى على درجة كبيره من السيولة[1] وبعبارة أخرى هو الفرق بين الدخل و الإنفاق الجاري [2]كما يراه البعض بأنه الإحجام عن الإنفاق[3] وهو ميزة فطرية في حياة البشر دفعتهم إليها طبيعة الحياة وظروفها وتقلباتها و مسؤولياتها .

وباعتبار أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستخدم في الاستهلاك فقد ترتب على ذلك نتيجتان هامتان , فمن ناحية أخرى لا يتصور زيادة المدخرات مع افتراض ثبات الدخل إلا بانخفاض الاستهلاك.

وتقتضي الضرورة التمييز بين النوعين من الدخل المجنب عن الاستهلاك أي ما يعتبر ادخار بالمعنى الاقتصادي وهو فائض الدخل الموجه نحو الاستثمار. وذلك الفائض الذي يتم الاحتفاظ بيه بعيدا عن الاستهلاك والاستثمار إما في صورة نقود سائلة أو ما شابه ذلك من أصول أخرى على درجة كبيرة من السيولة وهو ما يعرف بالاكتناز.

ويعرف الادخار كالأتي:

- "الادخار عملية يمارسها الفرد في حاضر أمة من أجل تحقيق أهداف آجلة مرغوب فيها ومنها تامين الفرد لمستقبله أي انه وسيلة الاحتياط و التامين للمستقبل.
- "الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك"
- "الادخار هو اقتطاع جزء من الدخل شرط أن يأخذ طريقه إلى الاستثمار"[4]

[1]:سابق عبد الرحمن.حمراوي عبد الكريم.بن نايهة مفتاح.واقع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2004/1970.مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس مالية سنة 2007-2008 المركز الجامعي زيان عاشور-الجلفة.ص2 .

[2]:بطاهر علي.اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية.أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية .جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ص170.

[3]:بطاهر علي.اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية.أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية.جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ص171.

[4]:سابق عبد الرحمن.حمراوي عبد الكريم.بن نهاية مفتاح. مرجع سبق ذكره ص2.

- الادخار عملية اقتصادية يقوم بها الأفراد والدولة"

ويمكن تقسيم الادخار في الاقتصاد الحديث إلى قسمين:

الادخار الاختياري و الادخار الإجباري

-الادخار الاختياري :

وهو ذلك الادخار الحر الذي يقوم به الفرد طوعا واستجابة لإرادته ورغبته نتيجة لموازنته بين الوضعيتين: وضع إقدامه على إنفاق دخله ووضع الإمساك عن هذا الإنفاق, وتسهم جملة من الإجراءات والسياسات في زيادة حجم الادخار الحر عن طريق إيجاد الوعي الادخاري لدى المواطنين وتنميته. ودعم الضمانات والثقة بالادخار, وتطوير المؤسسات الادخارية وتوسيعها وتحسين خدماتها.

-الادخار الإجباري :[1]

وهو ادخار يجبر عليه الأفراد نتيجة لمقتضيات قانونية أو لقرارات حكومية أو قرارات الشركات. وقد انتشر الادخار الإجباري في الاقتصاد الحديث و في مقدمة مجالاته الخمسة التالية :

1. نطاق الادخار التقاعدي لدى صناديق المعاشات و التأمينات الاجتماعية.
2. نطاق ادخار الشركات.
3. نطاق الادخار عن طريق الضرائب.
4. القروض
5. التمويل التضخمي.

وهناك أسلوبين لأحداث الادخار الإجباري و هما :

- **الأسلوب المباشر:**[2] يتمثل في اقتطاع جزء من الدخل المتاح للاستهلاك وتوجيهه للإنفاق الاستثماري والذي تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية وذلك باستخدام بعض أدوات السياسة المالية كالضرائب التي تعتبر أهم وسائل الادخار الإجباري. وأيضا القروض الإجبارية التي تقرضها الدولة بما لديها من سلطات
- **الأسلوب الغير مباشر:**ويتم باقتطاع جزء من الدخل المتاح للاستهلاك و توجيهه للاستثمار عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي أو الإصدار النقدي الجديد الذي عادة ما يقترن بارتفاع الأسعار إلى الحد الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الدخول الحقيقة

[1] الادخار/www.morefa.org/idex.php

[2]:سابق عبد الرحمن، حمراوي عبد الكريم، بن نايهة مفتاح.مرجع سبق ذكره ص7

الغالبية للسكان. ومن ثم خفض إنفاقهم الاستهلاكي وهذه الوسيلة التمويلية تكون صعبة خاصة على محدودي الدخل وذوي الدخول الثابتة.

➢ **محددات الادخار**[1]

تقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين هما:

- القدرة الادخارية والرغبة الادخارية.

فالقدرة الادخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من اجل المستقبل وهي تحدد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق, ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته ومن ثم فان القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق , بل هي مسالة نسبية تختلف من فرد إلى آخر وتتغير بتغير الظروف.

-أما الظروف التي تحدد درجة نشاط الدوافع الموضوعية فهي بالدرجة الأولى:

- الدخل - معدل الفائدة - النظام المالي - درجة الاستقرار الاجتماعي و الدولي - النظام الاقتصادي والاجتماعي

- الدخل: يعد الدخل عاملا أساسيا في زيادة الادخار أو انخفاضه, فادا زاد الدخل بنسبة معينة فان الاستهلاك سيزداد ولكن الادخار سيزداد بنسبة اكبر من نسبة الاستهلاك وهذا يعد بنظر كينز قانونا نفسيا أساسيا.
- النظام المالي: إدا تعمدت الدولة إلى زيادة الضرائب على الدخول انخفض حجم مدخرات الأفراد , وعلى العكس إدا تعمدت الدولة إلى تخفيض الضرائب فقد يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على الادخار.
- درجة الاستقرار الاجتماعي و الدولي: تؤثر التوقعات التي تحدث في أوقات الأزمات الاقتصادية و الحروب في حجم الادخار فتوقع الأفراد حدوث نقص في إنتاج السلعة استهلاكية معينة يؤدي إلى تهافتهم على شرائها بكميات وافرة تكفي لاحتياجاتهم مستقبلا مما يؤدي إلى نص المدخرات.
- النظام الاقتصادي-الاجتماعي: هو الذي يحدد في نهاية المطاف توزيع الدخل على طبقات المجتمع, فهناك فارق كبير في مصدر المدخرات بين بلدان المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي.

➢ معدل الفائدة: يختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول تأثير معدل الفائدة على تكون الادخار في الاقتصاد الوطني, ففريق منهم يرى أن انخفاض معدل الفائدة يسهم في ارتفاع حجم الادخار نتيجة للزيادة التي يحدثها الانخفاض في حجم الاستثمار وفي الدخل القومي,

[1]:نفاح زكرياء.مباركي الحسن.طرفاية عبد الغني.محددات الادخار والاستثمار-دراسة قياسية-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة بشار.جامعة بشار.مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس2008-2009 ص22.http//doc.abhatoo.net.ma/img/doc/28_nov_1.doc

وعلى النقيض من ذلك يرى هذا الفريق أن ارتفاع معدل الفائدة في حجم الاستثمار وفي الدخل القومي.إذ أن الدخل في نهاية المطاف هو مصدر كادخار.

- **أهمية وآليات النظام المصرفي في تعبئة المدخرات:**

يدور النشاط الاقتصادي في أي مجتمع في دائرتين مادية ونقدية, وتتمثل الدائرة المادية في التدفقات السلعية (العرض الكلي) أما الدائرة النقدية فإنها تتمثل في التدفقات النقدية (الطلب الكلي) وحتى يضمن الاقتصاد الوطني شكل التوازن المالي فيه لابد من تحقيق التعادل بين معدل التغيير في كلا التدفقين.[1]

وفي بعض الأوقات يختل التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي داخل الاقتصاد مما يؤدي إلى بروز ضغوط تضخمية أو انكماشية على مستوى الاقتصاد مما يقتضي تدخل المؤسسات المالية الوسيطية لتحقيق التوازن المالي بالسماح بمرور ما يلزم من التدفقات النقدية عن طريقها, وبمعنى أخر فان المؤسسات المالية تتحمل ثقل العمل الخاص في ربط الدائرتين المادية والنقدية من خلال قدرتها في تعبئة المدخرات واستغلالها بكفاءة ضمن الإطار المرسوم لها وفقا للسياسة المالية والاستثمارية .

- تصنف المؤسسات المالية الوسطية في مجموعتين رئيسيتين الأولى وسطاء النظام النقدي والثانية الوسطاء الغير نقديين, فالنظام النقدي في دوره الوسيط يشتري الأوراق الرئيسية ويخلق النقود.وأيضا في إدارة آلية المدفوعات و ينقل ودائعه إلى الوحدات المتعددة لإنفاقها, مقابل ذلك يقوم الوسطاء غير النديين بدور وسيط فقط في شراء الأوراق المالية و في خلق حقوق غير نقدية.[2]

ونجد أن هذا النظام يعد الوعاء الادخاري الأكثر شيوعا داخل الاقتصاد الوطني, وأهمية هذا الدور ناتج من أن النظام المصرفي لا يخرج عن كونه مؤسسة مالية يعمل على أساس الوساطة، ومسؤوليته تكمن في تعبئة الموارد المالية الطليقة في الاقتصاد وإعادة توزيعها - خلال الزمن- وفقا للسياسة الائتمانية والأعراف المصرفية والحاجات الاقتصادية.

وتتم الوساطة بين أموال المدخرين والوحدات الاقتصادية المقترضة في القطاعات المختلفة من خلال ما تقدمه المؤسسات المالية من التزامات مالية لصالح المدخرين والتي تسمى بالأصول

[1]:بطاهر علي اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية.أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية.جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ص192.

[2]:بطاهر علي.اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية.أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية.جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ص193.

المالية غير المباشرة والتي تشمل الودائع في البنوك التجارية و المؤسسات الإيداعية الأخرى والمطلوبات على صناديق التقاعد وأقساط التامين.[1]

- **السياسة المصرفية في تعبئة المدخرات**

يقوم النظام المصرفي في الجزائر بتعبئة المدخرات عن طريق ما يسمى بالوديعة المصرفية,حيث تعد الودائع المصرفية الشكل الادخاري الوحيد في معاملات النظام المصرفي, مما يؤكد حقيقة توجه السياسة المصرفية باعتبار الودائع المصرفية كأفضل سياسة ادخارية.

ويمكن القول أن السبب في عدم لجوء النظام المصرفي إلى إصدار أشكال ادخارية أخرى مثل شهادات الاستثمار هو حتى لا يضطر إلى زيادة معدلات الفائدة التي تمتاز بها شهادات الاستثمار قياسا بالودائع, وهو ما يعني في حالة حصولها حدوث اختلال هيكلي في أسعار الفائدة المدينة والدائنة للنظام المصرفي, ويظهر أن النظام المصرفي اختار الاهتمام بالودائع كوسيلة ادخار لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية, كما أن المشرع الجزائري لم يضع عليها قيودا إلا في إطار حمايتها وحماية أصحابها ولأجل حماية أموال المودعين.

المطلب الثاني: مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي

تباينت تعاريف النمو الاقتصادي في أوساط الاقتصاديين، و ذلك بحسب انتماءاتهم واتجاهاتهم الفكرية و المدارس التابعين لها، فبحسب نظرتهم للظاهرة محل الدراسة يختلف المفهوم، إذ نجد أغلب الاقتصاديين يميلون إلى تعريف النمو الاقتصادي على أنه يمثل في نفس الوقت التنمية الاقتصادية، في حين البعض يذهب إلى محاولة إثبات الفرق بين المصطلحين، و للتعرف على بعض من هذه التعاريف نورد في هذا العنصر مجموعة منها في هذا الميدان كما يلي:

- **مفهـوم النمــو الاقتصــادي**

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2] .
و من خلال هذا المفهوم يتعين أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل يجب أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لا بد أن يكون أكبر من معدل النمو السكاني، كما أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل، و بهذا نعتبر الاقتصاد الوطني[3] في حالة نمو إذا كان الناتج الوطني الحقيقي للفترة

[1]: بطاهر علي مرجع سبق ذكره ص193.
[2]: عبد الغفار غطاس.أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.دراسة حالة الجزائر في فترة2006/1990.ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير سنة2010/2009 ص23.
[3]:عبد الغفار غطاس. مرجع سبق ذكره ص23.

الزمنية t1أكبر منه للفترة الزمنية السابقة
نكتب: **Y1 > Y0**
حيث أن:
Y0:الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنيةt0.
Y1:الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنيةt1.
و على ذلك فإن النمو الاقتصادي يعني:
*تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
*أن تكون الزيادة المتحققة في المدى الطويل أو البعيد.
و بهذا يتعين في هذا التحليل أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي كم السلع و الخدمات التي يحصل عليها بغض النظر عن نوعية تلك السلع و الخدمات،

-أما حسب سيمون كزنتس: فإن النمو الاقتصادي للدولة يعتبره بأنه: " الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، و تكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسية و الإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها." [1]

- **نظريات النمو الاقتصادي**

-النظرية الكلاسيكية :
إن المساهمات الحقيقية في مجال التوزيع الوظيفي للدخل ارتبطت بالمدرسة الكلاسيكية ،لأنها كانت
تعكس توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاثة وهي العمال، أصحاب رؤوس الأموال، وملاك الأراضي.فمثلا
كانت اهتمامات كل من أدم سميث وريكاردو ثم ماركس تصب في تحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل
بين هذه الطبقات محلِلِين مسألتين رئيسيتين؛ الأولى تخص العوامل المحددة لدخل كالطبقة، والثانية تتبع آثار
النمو الاقتصادي على طريقة توزيع الدخل فيما بين عوامل الإنتاج، مما أدى إلى اختلاف تحليلات المدرسة.

-النظرية النيو كلاسيكية:
قدمت بناءها حول عمل آليات السوق والذي يتمثل في مجموعة من القوانين المفسرة لسلوك المنتج

[1]: عبد الغفار غطاس.أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.دراسة حالة الجزائر في فترة2006/1990.ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير سنة2010/2009.ص23.

والمستهلك الفرد ، و قدمت تصورا للرفاهية الاجتماعية مبنيا على القوانين الجزئية وترى هذه النظرية أن في
سعي المنتجين لتحقيق أعلى ربح ممكن و سعي المستهلكين لتحقق أقصى إشباع ممكن في حدود الإمكانات
المتاحة غير أن تطبيق آليات السوق في الدول العربية له عوامل خاصة ، مثل مدى واقعية شروط السوق،
والإطار الاجتماعي والاقتصادي للسوق وهذا ما يحول دون تطبيقه في الدول النامية بصفة عامة. وعلى هذا
الأساس فإن عملية التنمية دينامكية تتطلب التغيير في عناصر المجتمع، فتحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة
والسليمة والمتواصلة حسب بعض الاقتصاديين تستوجب شروط عديدة، مثل تحرير الأنشطة الاقتصادية
والأسعار ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي سياق إعادة الهيكلة والتحول إلى اقتصاد السوق[1].

-النظرية الكينزية:

قدم" جون مينا رد كينز "نظرية جديدة عن العمالة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات الكلية، ويرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل ,فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي،
وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. ويعتمد مستوى الاستثمار في نموذج كينز على تحديد الدخل القومي,
واعتبر كينز أن الادخار دالة في الدخل و أن البطالة تبقى كمشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة
دورا اكبر في الاقتصاد القومي. وركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو
التجميعي، ولم يتعرض تحليله كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد
القومي. وقام منظري النظرية الكينزية وهم هارود و دومار، وقد اهتما بمشاكل النمو في الدول المتقدمة، غير
أن نموذج النمو المبسط المقدم من جانبهما استخدم في نطاق واسع في اقتصاديات الدول النامية، هذا
النموذج الكينزي المبسط يحافظ على مستوى معين من الدخل الحقيقي طالما بقي الاستثمار على

[1]:صليحة مقاوسي، مقاربات نظرية حديثة لدراسات التنمية الاقتصادية، المداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قرائات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر .باتنة.سنة 2010/2009،ص18

مستوى
ثابت، فإذا ارتفع الاستثمار فإن الدخل التوازني سيرتفع بمضاعف معين للزيادة في الاستثمار [1].

-نموذج HARROD DOMAR [2]:

Roy.f.harrod من الأوائل الذين طورو الفكر الكنزي في مجال النمو الاقتصادي في الأربعينات من القرن الماضي، ومع هذا كان E.D.DOMAR يعمل في نفس الاتجاه ،وصل تقريبا إلى نفس النتائج التي توصل إليها harrod، مع أن نماذج هاذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل إلا أنها متشابهة من حيث الجوهر. [3]

كانت المشكلة المركزية لدى هاروود هي البحث في ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل القومي، حتى يمكن المحافظة على التوظيف الكامل وتجنب حدوث البطالة والكساد، وكان الهدف الأساسي هو شرح العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الدول الرأسمالية المتقدمة، لكن هذا النموذج ساعد كثيرا دول العالم الثالث كطريقة بسيطة لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتطلبات رأس المال.

نستطيع الآن أن نكون النموذج التالي البسيط للنمو الاقتصادي:

-الادخار (S) يكون نسبة (s) من الدخل القومي Y وبالتالي نكون المعادلة البسيطة:

$$S=s.Y.....(1)$$

-الاستثمار (I) يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال K.

ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال ΔK على النحو التالي:

$$I = \Delta K.....(2)$$

لأن الرصيد الكلي لرأس المال له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج **Y** وفقا لمعامل رأس المال الناتج، فان K تكون:

$$K/Y = K.....(3) \quad .$$

أو

$$\frac{\Delta k}{\Delta y} = k$$

[1]:لموني محمد،البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية و اقتصادية للفترة1970-2007، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2006-2007.ص35.

[2]. كيداني سيد أحمد،أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان،السنة الجامعية 2012-2013م ص41

$$\Delta \boldsymbol{k} = \boldsymbol{k}.\Delta \boldsymbol{Y} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

-أخيرا الآن الادخار القومي الإجمالي (S) يجب أن يساوي الاستثمار القومي I، ويمكننا كتابة هذه العلاقة على النحو التالي:

$$I = S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

ومنه من خلال المعادلة 2 و 4 يمكن أن نعرف أن Y

$$I = \Delta K = K.\Delta Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

وبالتالي نستطيع كتابة العلاقة الادخار يساوي الاستثمار الموضحة في المعادلة (5) على النحو التالي:

$$S = sY = K\Delta Y = \Delta K = I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

أو ببساطة تكون كالتالي:

$$sY = K\Delta Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

وبقسمة جانبي المعادلة (8) على Y فإننا نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{Y} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

بحيث$\Delta Y/Y$ هو معدل التغيير أو معدل النمو الاقتصادي ومنه المعادلة 9 هي ترجمة بسيطة لمعادلة(هاروود-دومار) المشهورة في نظرية النمو الاقتصادي بحيث أن معدل النمو يكون محددبالارتباط بين معدل الادخار القومي (s) معامل رأس المال الناتج k، وبشكل أكثر تحديدا أنه في غياب الحوكمة فإن معدل نمو الدخل القومي سوف يرتبط بعلاقة مباشرة أو موجبة مع معدل الادخار (كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج زاد نمو الناتج، ويرتبط كذلك بعلاقة عكسية أو سالبة مع معامل رأس المال الناتج) فارتفاع في K سوف يؤدي الى انخفاض في معدل نمو الناتج، بالإضافة إلى ذلك فان هذا النموذج يرتبط بين النمو الاقتصادي والادخار، والذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي، مع العلم أن العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها (استثمارها) على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضا، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول كلمات مكنت من رفع الاستثمار ومن معدل النمو أيضا.[1]

[1].كيداني سيد أحمد،أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان،السنة الجامعية 2012-2013،ص41

4-نظرية روستو "مراحل النمو الاقتصادي: "

لقد وضع روستو مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي حيث قال في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث"

وتتمثل هذه المراحل في:

- مرحلة المجتـــمع التقليدي؛
- مرحلة التهـــيؤ للانطلاق؛
- مرحلة الانـــطـلاق؛
- مرحلة النضـــــوج؛
- مرحلة الاستهلاك الوفـير

نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن:

1.5نظرية النمو المتوازن:

يفسر معنى النمو المتوازن بأوجه مختلفة، "فهو يعني عند البعض الاستثمار في قطاع راكد من أجل
دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى، وعند البعض الآخر الاستثمار الواسع والمتزامن في جميع القطاعات
والصناعات، فيما يعني عند آخرون التنمية المتوازنة مابين الصناعات التحويلية والزراعة، وبالتالي فإن مفهوم
التنمية المتوازنة تقتضي التناسق في التنمية بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني حتى تنمو هذه
القطاعات معاً [1].

ويعتبر روزنشتين رودان أول مع عالج نظرية النمو المتوازن في مقالته سنة 1943عن التصنيع في
أوروبا الشرقية لكن دون استخدام هذا المصطلح. وقال أن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول يجب
أن يتم مثل كتلة واحدة، وعندما يتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد وفقاً لناتجها الحدي
الاجتماعي فإن معدل نمو الاقتصاد الوطني يكون أكبر من الحالات الأخرى، وذلك يعود إلى أن المنظم
الفردي يهتم بالناتج الحدي الخاص فقط، ويعطي رودان مثالاً عن "مصنع الأحذية الذي يشغل

[1]:كيداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان،السنة الجامعية 2012-2013،ص69.

عمال كانوا
في حالة بطالة، فإن هذا المصنع يستمر في الإنتاج إذا أنفق العمال أجورهم في شراء الأحذية"، وهذا غير
ممكن وبالتالي كان لزاما إقامة عدد من الصناعات الاستهلاكية في نفس المنطقة يضمن توفير طلب متبادل
على مختلف المنتجات، ذلك ما يقلل من مخاطر تراكم المخزون ويزيد في نجاح عملية التصنيع [1].
ويذهب نيركسه في نفس الاتجاه ويرى أنه لابد من إدخال تغيير في الاقتصاد لزيادة الإنتاجية والقوة
الشرائية، لأن عمال مصنع الأحذية لا ينفقون كل دخولهم على الأحذية وكذلك الحال فإن الأفراد العاطلين
لن يشترون أحذية إلا إذا حققوا احتياجاتهم الأساسية للبقاء معنى ذلك أن الصناعة الجديدة يجب أن تجد
سوق تصرف فيه وإلا كانت فاشلة، وحسبه فإن تنفيذ قدر كبير من الاستثمارات على نطاق واسع من
الصناعات هو السبيل إلى توسيع نطاق السوق، فاستخدام أدوات أكثر تقدماً في عدد من المشروعات
المتكاملة وتكون كل واحدة منها مستهلكاً للأخرى [2].
ووفق هذه النظرية فإن" برامج التنمية يجب أن تحقق نمواً متوازناً لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني،
بغرض تحقيق توازن مناسب بين الصناعة والزراعة وبين الإنتاج للسوق المحلية والإنتاج للتصدير".
وقد تعرضت النظرية لمجموعة من الانتقادات من بينها:

- ✓أن تكلفة هذه الاستثمارات الواسعة تزيد عن إمكانيات الدول النامية فما لم تستطيع القيام به على مراحل يمكنها أن تقوم به مرة واحدة وهذا تناقض.
- ✓أنها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو أكثر من قابليتها لتحريك الاقتصاديات الراكدة.
- ✓أن الفكرة تعتبر تطبيقاً لوضع البطالة لدى كينز.
- ✓أنها وفق المفاهيم التي جاءت بها فهي تصلح للنمو وليس للتنمية.
- ✓النمو المتوازن ليس ضرورة لتحفيز الاستثمارات.

[1]: كيداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان،السنة الجامعية 2012-2013،ص69.
[2]: ناني فتيحة،السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-مذكرة لنيل هادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة أحمد بوقرة-بومرداس.2008،2009 ص4.

2.5نظرية النمو غير المتوازن:

يعتبر هيرشمان من المؤيدين لفكرة النمو الغير متوازن وذلك نظًرا لأن النمو المتوازن يتطلب استثمارات واسعة لا طاقة للدول النامية بها، وكذلك أنها صالحة لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط.

وتنطوي فكرة النمو الغير متوازن على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها على جميع
قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعاً متزامناً. وبالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة حتى
تساير القطاعات الأخرى.[1]

حسب هذه النظرية فإن اختيار صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص استثمار جديدة وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التنمية، حيث يسري النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات
التابعة.

ويرى هيرشمان " التنمية على أنها سلسلة من الاختلالات التي تستمر ويتم المحافظة عليها. هذه الاختلالات تخلق المزيد من الحوافز على الاستثمارات الجديدة والتي بدورها تخلق لا توازن جديد. هذا يعني
وجود استثمارات رائدة تنتج عنها وفرات خارجية هذه الوفرات تحفز على نجاح استثمارات جديدة أو كما
يسميها هيرشمان سلسلة الاستثمارات المتقاربة"، وبالتالي فإنه حسب هيرشمان فإن هدف السياسات الإنمائية
يتمثل في[2]:

- ✓تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفرات الخارجية.
- ✓الحد من المشروعات التي تستخدم الوفرات الخارجية.

وأحسن وسيلة لتحقيق النمو حسب هيرشمان عن طريق خلق اختلال متعمد للاقتصاد طبقاً لإستراتيجية مرسومة، يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد من الصناعات والقطاعات الإستراتيجية وتكون
بدروها محفزة لقطاعات أخرى، وتتميز الاستثمارات الإستراتيجية بتحقيقها لوفرات خارجية أكبر من الربحية
المحققة منها، ويدعم هيرشمان رأيه بقوله أن تاريخ الدول المتقدمة يبين أن التنمية فيها لم تكن تنمية متوازنة،

[1]:ناني فتيحة،السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-مذكرة لنيل هادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة أحمد بوقرة-بومرداس.2008،2009 ص22.
[2]:ناني فتيحة،مرجع سابق،ص6.

بل بدأت التنمية في هذه الدول من الأنشطة والقطاعات الرئيسية التي سحبت معها الأنشطة الأخرى.

وقد تعرضت النظرية لمجموعة من الانتقادات من بينها [1]:

✓عدم تحديد تركيبة واتجاه ووقت النمو غير المتوازن.

✓التقلـــــيل من قيمة معوقات النمو الغير متـــــــــــوازن.

✓إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية.

✓أن الضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الادخار والنمو الاقتصادي

➢ **مقاييس و معايير النمو الاقتصـادية:**

انطلاقا من كون أن النمو الاقتصادي عبارة عن مقدار الزيادات الحاصلة في بعض المتغيرات الاقتصادية، فإن هذا يستدعي ضرورة القياس للمؤشرات المتعلقة بهذا الأخير و سواء كان ذلك لصياغة السياسات أو الخطط، أو تحديد الأهداف و تقييم النتائج، و هنا نجد مجموعة الاقتصاديين يسترشدون بها لمحاولة التعرف على درجة التطور الحاصلة فيها من خلال تتبعها عبر الفترات الزمنية ، لذلك فإنه للقيام بقياسها و تحليلها سنقوم بالتعرف على معايير و قواعد قياس النمو الاقتصادي من خلال ما يأتي، و التي تتمثل في ثلاثة مؤشرات و معايير رئيسية هي:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية (معايير الدخل) .

ثانياً: المعايير الهيكلية.

ثالثاً: المعايير الاجتماعية.

-المؤشـرات الاقتصاديـــة(معاييـر الدخل):

و يعتبر هذا المعيار هو المعيار الأساسي و المعروف في قياس درجة النمو و التقدم للنمو الاقتصادي، كما المؤشرات الأخرى المتعلقة بهذا المعيار إنما تصف خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد[2] فيمكن أن يقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي(PIB) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، كما يمكن أن تقدم أيضا على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى الصادرات، و من أبرز المؤشرات الرئيسية لها هي:

1.**الدخل الوطنـــي الإجمـــالي** :و يعرف على أنه إجمالي الدخول المكتسبة من إنتاج السلع و الخدمات في الدولة خلال سنة، و هذا من الناحية القيمية، أما من الناحية الاسمية فيعرف على

[1]:عبد الحكيم سعيد، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية قياسية للنمو-رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية حالة الجزائر(1974-199)، جامعة الجزائر، تخصص اقتصاد قياسي 2001،ص18.

[2]: صالح تومي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004،ص21

أنه كل السلع و الخدمات النهائية المنتجة في بلد من خلال فترة زمنية معينة.[1]
و تعتبر دراسات حسابات الدخل الوطني من أهم المؤشرات التي تعطي صورة عن النشاط الاقتصادي في المجتمع، و لحسابه تحدد فترة زمنية عادة ما تكون سنة، و بدأ الاقتصاديون بالاهتمام بدراسة هذا المؤشر بعد الحرب العالمية الثانية، و التي كانت لها انعكاسات كبيرة على مجمل الاقتصاديات الصناعية في الاقتصاد العالمي.
لكن ما يعاب على هذا المؤشر في كونه هل يعتبر فعلا مقياس جيد للأداء الاقتصادي؟ ، فالتغيرات التي تحدث للناتج الإجمالي تعبر عن تغيرات فيزيائية (حجم) للإنتاج ما بين فترتين، أما التغير في القيمة الاسمية إنما تعبر عن التغير في الأسعار، و التي لا تخبرنا عن أي شيء عن الأداء الاقتصادي، و لهذا فضل الاقتصاديون استعمال القيمة الحقيقية بدل القيمة الاسمية للناتج الإجمالي [2](سيتم التعرف على هذا المؤشر بالتفصيل في الفصول اللاحقة) .
2.**معيار الدخل الوطني المتوقع:**[3] يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما يمكن أن تبلغه من تقدم فني في أساليب تسيير إنتاجها.
3.**معدل الدخل الفردي :**يميل المحللون في مجال الاقتصاد و الدراسات المقارنة التنموية للدول الأخذ بمعدل الدخل الفردي بدل التغير في الدخل الوطني الحقيقي للتعبير عن النمو الاقتصادي، و الذي يعطى بالعلاقة التالية:
الدخل الفردي الحقيقي = الدخل الوطني الحقيقي / عدد السكان
لكن رغم هذا إلا أن العديد من الاقتصاديين يبدون تحفظات حول هذا المؤشر و خاصة في مجال التفريق بين الدول النامية و المتقدمة، فهو لا يعطي دلالة على عدم عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بالشكل المطلوب[4].

-المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت الأصوات المنادية باستعمال المؤشرات الاجتماعية كمؤشرات معبرة عن مستوى النمو الاقتصادي بين البلدان و مقياسا لدرجة التطور الحاصلة فيها في أواخر الستينات، و كان الهدف منها هو معالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع و التغيرات الاجتماعية – الاقتصادية من خلال طابع الشمولية الذي اتخذته معظم التحليلات الإحصائية الاقتصادية ليتوسع إلى حزمة واسعة من القضايا الاجتماعية، و التي نجد من أهمها: المعايير الصحية، معيار نوعية الحياة و دليل التنمية البشرية [5].

[1]:صالح تومي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004،ص23
[2]:صالح تومي،مرجع سبق ذكره،ص35
[3]:منى مسغوني،علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد في الفترة1970-2001، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي (غير منورة)،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2005،ص76 (بتصرف)
[4]:. صالح تومي،مرجع سبق ذكره،ص38.
[5]: عبد الغفار غطاس.أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.دراسة حالة الجزائر في فترة2006/1990.ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير سنة2010/2009،ص31

1.المعايير الصحيــة :حيث تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي للأفراد في البلد مثل عدد الأطباء النسبي و الأسرة في المستشفيات أو عدد الوفيات... .إلخ

2.المعايير التعليميــة :تبحث في أهمية التعليم و التكوين، و أثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك.

3.معيار نوعية الحياة المادية :و يعتبر هذا المؤشر من بين أقل المؤشرات المركبة للتنمية من حيث عدد المتغيرات، و قد وضع هذا المؤشر كدليل للتعبير عن عدم تمكن الدول الضعيفة من تحسين ظروفها و شروط الحياة لسكانها، فبالرغم من الزيادات في مستوى النمو التي من الممكن أن تحققها، إلا أنها تبقى غير قادرة على الوصول إلى مستويات جيدة من الدخل الفردي، و بالتالي فإن الدخل بهذا لا يعبر بالضرورة على نوعية الحياة، لذلك تم الاعتماد على ثلاثة مكونات اعتبرت هامة للتعبير عن نوعية الحياة المادية هي[1]:معدل وفيات الرضع، إطالة أمد الحياة)توقع الحياة(و إزالة الأمية.

4.دليـل التنمية البشريــة :يعد هذا الدليل من بين أهم المؤشرات التي يعنى بها الاقتصاديون و صانعوا القرارات السياسية في البلدان، فهو يكاد في صورته الحالية أن يشمل على جميع المؤشرات والمقاييس التي يتطلع إليها المختصون في هذا المجال، و هذا الدليل ليس حديث عهد بل تمتد جذوره إلى فترات سابقة، فمن الكتابات المبكرة فيه نجد كتابات آرثر لويس الذي يقيّم النمو على أساس أنه ذا أولوية كبرى، بسبب دوره كأداة في الارتقاء بالتنمية البشرية، و كنتيجة للتوجه نحو اقتصاد السوق وظهور ملامح النظام العالمي الجدُ يد و تبعاته على الأصعدة الاقتصادية، كما برزت تغيرات توجب الاهتمام بالتنمية البشرية و ضرورة متابعتها على المستويين النظري و التطبيقي [2].

- المعاييـر الهيكليــة:

تعتبر المعايير الهيكلية من بين المقاييس التي تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية، و من أهم مؤشراته نجد:

1.الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.

2.الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

3.نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

و منه بعد فهم النمو، مقاييسه، خصائصه و مكوناته اتضح أن عمليتي النمو و التنمية ليست مجرد تعبير عن ظاهرة اقتصادية فقط، فهي بالمعنى غير المحدود يجب أن تشمل ما هو أكثر من ذلك، من حيث كونه الجانب المادي و المالي لحياة الإنسان لتغطي جوانب أخرى غير اقتصادية، فالتنمية إذن يجب أن تدرك في مفهومها الواسع على أنها عملية متعددة الأبعاد تشتمل على إعادة التنظيم و إعادة التوجيه للاقتصاد الداخلي والنظام الاجتماعي على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الاقتصادي و الاجتماعي الدولي.

---

[1]: عبد الغفار غطاس.أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.دراسة حالة الجزائر في فترة2006/1990.ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير سنة2010/2009،ص 29.

[2]: صالح تومي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004، ص42

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لمتغيرات الدراسة

يعرض في هذا المبحث مجموعة من الدراسات السابقة المحلية والأجنبية التي تطرقت لمواضيع مشابهة آليات تعبئة الادخار ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي وفيما يلي موجز لأهم تلك الدراسات:

المطلب الأول: الدراسات المحلية

1_دراسة أحمد سلامى، بعنوان الادخار في الاقتصاد الجزائري و أثره في التنمية الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.(2014_2013): دراسة واقع الادخار في الاقتصاد الجزائري ، و إلى أثره في تمويل التنمية خلال الفترة (2011 - 1970)

لتحقيق هذه الغاية تناولت هذه الدراسة بالعرض و التحليل واقع الادخار في الجزائر و ذلك باستخدام المنهج التحليلي الوصفي كما تم البحث في محددات الادخار المحلي، و علاقة هذا الأخير بالاستثمار المحلي في الأمد الطويل و ذلك باستخدام المنهج الإحصائي الوصفي وباستخدام طريقة المربعات الصغرى و اختبار التكامل المشترك. و قد أظهرت النتائج المستويات العالية للادخار في الألفية الثالثة ، بخلاف السنوات السابقة. و خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين الادخار و الاستثمار خلال الفترة المعنية بالدراسة.

2_دراسة كبير مولود، بعنوان الادخار و علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة قياسية خلال الفترة(2004_1990).

هدف البحث إلى الدراسة القياسية للادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية في الجزائر و ذلك بتطبيق أشعة الانحدار الذاتي، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

فيما يتعلق بتطور الادخار الجزائري من خلال مدة الدراسة أوضح التحليل أن مستوى الادخار ارتبط بالسياسات الاقتصادية التي اعتمد فيها الاقتصاد على النظام المخطط و يرجع هذا النمو البطيء إلى عدة اعتبارات أهمها: اعتماد الاقتصاد على تمويل الاستثمارات على عائدات قطاع المحروقات و على اللجوء إلى الاستدانة من الخارج لتعويض الفارق في تمويل الاستثمارات أما في الفترة التي عرف فيها الاقتصاد بداية الانتقال الحر عرف فيها مستوى الادخار تطورا ملحوظا مقارنة مع الفترة الأولى و ربما يرجع ذلك إلى اكتشاف المسيرين الجزائريين عدم جدوى الاعتماد على النفس في تمويل الاستثمارات و اللجوء بذلك إلى تشجيع الادخار المحلي لكل القطاعات المشاركة في تمويل الاستثمارات الهادفة إلى تحسين مستوى المعيشة.

3-دراسة:خلادي نور اليقين، بعنوان:دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر السنة الجامعية:2011-2012.

تطرقت إلى دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر حيث حاولت من خلال الدراسة التي قامت بها أن تبين مدى مساهمة الادخار العائلي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي معتمدة في دراستها على مجموعة من الاختبارات المرتبطة بالجذور الأحادية، تقنية شعاع الانحدار الذاتي، التكامل المتزامن ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستها نذكر:

- أن كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل الفائدة تتأثر بتغيرات التي تحدث في الادخار العائلي.
- أن متغيرة الادخار العائلي تساهم بشكل كبير في إحداث التنمية الاقتصادية وتسهم في عملية تمويلها.
- وقد تم التوصل لهدف الدراسة ألا وهو البحث عن مدى مساهمة الادخار العائلي فبإحداث وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وبالفعل فإنه له الأثر البالغ في ذلك كما له آثار أخرى من شأنها أن تبعد شبح المديونية خاصة على الدول النامية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1-دراسة: علي أحمد البلبل-محمد مصطفى عمران-أيتن فتح الدين، بعنوان: التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي،حالة مصر خلال الفترة الزمنية 1974-2002، أوراق صندوق النقد العربي العدد9

تناول هذا الموضوع الهيكل المالي لمصر وعلاقته بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج والنمو الاقتصادي خلال فترة 1974-2002 .

بداية سلط الضوء على الأداء الاقتصادي لمصر وتطور متغيرات الاقتصاد الكلي، ثم ركز على الخصائص الرئيسية للقطاع المالي، القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالي، يلي ذلك نمذجة تأثير التطور المالي على عوامل الإنتاج من خلال التفاعل بين المؤشرات المالية ذات الأساس البنكي وأساس السوق مع عاملي مؤازرة، وهما دخل الفرد وصافي تدفق الموارد الخاصة.

ولقد أوضحت النتائج أن المؤشرات المالية ذات الأساس البنكي لها تأثير سلبي على عوامل الإنتاج، إلا في حالة توافر حد أدنى من دخل الفرد، في حين أن المؤشرات المالية القائمة على أساس السوق لها تأثير ايجابي على عوامل الإنتاج مدعومة بمؤازرة صافي تدفق الموارد الخاصة.

والخلاصة من هذا الموضوع تقول أن توسيع القطاع المالي الذي يشمل سوق الأوراق المالية قد أفاد كفاءة الاستثمار والنمو في مصر، وهذا ما يمكن تعظيمه من خلال مزيد من الإصلاحات النشطة في كل من البورصة و قطاع البنوك.

2-دراسة عبد الفتاح الجبالي، مقالة بعنوان تشجيع الادخار المحلي..فريضة غائبة، دراسة قياسية في مصر خلال فترة 2014/2010.

هدفت هذه الدراسة إلى تشجيع الادخار المحلي في مصر خلال فترة2014/2010 وذلك باستخدام المنهج الوصفي.

اذ سلط الباحث الضوء على وعي الشباب للقيم الادخار وضرورتها للمستقبل، وعلى ما كانت تنص عليه معظم الدساتير المصرية على هذه المسألة وكان آخرها ما جاء به دستور 2014 في المادة 39 (الادخار واجب وطني تحسبه الدولة وتشجعه وتضمن المدخرات وفقا لما يضمنه القانون).كما أشار أيضا إلى التحولات التي جرت في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات .

اعتمد أيضا على قياس معدل الادخار المحلي لمصر خلال الفترة السابقة و لاحظ أن هناك تراجع مستمر خلال تلك الفترة وهذا الانخفاض لا يتناسب بأي حال من الأحوال مع معدلات الاستثمار المطلوبة لرفع معدل النمو بما يحقق الأهداف التنموية للبلاد.

-خلصت الدراسة بضرورة قيام الجهاز المصرفي بدوره في تعبئة المدخرات وتطويره بحيث يصبح أكثر قدرة على جذب المدخرات خاصة في الريف المصري، وتوظيفها التوظيف الأمثل وتشجيع التعاملات المصرفية وزيادة رقعة الجهاز المالي و المصرفي المنظم في الاقتصاد القومي مما يؤدي في النهاية إلى الحد من التعاملات النقدية غير المنظمة مع العمل على تطوير صناديق توفير البريد بحيث تصبح أداة لتعبئة المدخرات خاصة في القرى والنجوع المصرية.

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات

من خلال عرض الدراسات والأبحاث السابقة، نلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ولكن يمكن القول أن كل دراسة من الدراسات السابقة اتسمت بخاصية معينة حيث أن كل واحدة منها تناولت الموضوع من زاوية أو أكثر من زوايا موضوعنا، حيث أنها شملت العديد من القطاعات الاقتصادية التي أجريت في أماكن مختلفة من العالم حاولنا الربط بين مختلف أفكار وأهداف هذه الدراسات من أجل التوصل إلى وضع إشكالية بحثنا والتي تهدف إلى معرفة آليات تعبئة الادخار ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي .

ويمكن تلخيص مميزات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:
-تناولت الدراسات السابقة مجموعة من المتغيرات التي تختلف مع متغيرات دراستنا الحالية.

- الاختلاف في الحدود الزمنية والمكانية وعينة الدراسة.

- اختلاف في طبيعة الآلية المستخدمة والمدروسة لتعبئة المدخرات التي يتم من خلالها تحقيق النمو الاقتصاد . فعلى سبيل المثال هناك من درسها من جانب سعر الفائدة وهناك من درسها من جانب الاستثمارات و أيضا الادخار الشخصي والعائلي وغيرها.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق في المبحث الأول للمفاهيم النظرية حول الادخار وأنواعه ومحدداته وأيضا أهمية وآليات النظام المصرفي في تعبئة المدخرات.

أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والى تعريف بسيط للتنمية الاقتصادية وإحداث الفرق بينهما؛ وأيضا إلى معايير ومؤشرات النمو والتنمية والى نظرياتهم أيضا على شكل عناصر.

أما المبحث الثالث فتطرقنا لدراسات سابقة عربية محلية وأجنبية فقد تم التركيز على مجموعة من الدراسات لها علاقة بموضوع دراستنا كما تم الاعتماد على أهم جوانب هذه الدراسة مع ربط العلاقة بينها وبين موضوعنا .

حيث أن الادخار يعتبر من أحد أهم الظواهر الاقتصادية المساعدة على النمو وذلك راجع إلى آليات تعبئة المدخرات وكيفية استغلالها لتحقيق هذا النمو، وهذا ما سنناقشه في الفصل الموالي إذ سيتم التطرق إلى دور هاته المدخرات في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال قياس ومقارنة فتره معينه من السنوات .

الفصل الثاني

قائمة المراجع

المقدمة

الفصل الأول

الخاتمة

الفصل الثاني

تمهيد الفصل الثاني:

بعد ما عرضنا الجانب النظري من الدراسة من خلال الفصل الأول الذي تنولنا فيه الجوانب الأساسية المتعلقة بالادخار والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أهم النظريات وطرق ومؤشرات قياسه وكذا أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشكل مباشر.

سنقوم من خلال هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع بإجراء دراسة حالة على البنك المركزي الجزائري والربط بين الفصلين النظري والتطبيقي، طالما هذا الأخير يعتبر الركيزة الأساسية من أجل البحث على الحقيقة والوصول إلى النتائج المرغوب التوصل إليها، وهي بدورها تسمح بدراسة الموضوع بطريقة سهلة وبسيطة لذلك إرتأينا أن نقسم الفصل إلى مبحثين وهما:

-**المبحث الأول:** لمحة عامة حول المؤسسة ومنهجية الدراسة.

-**المبحث الثاني:** معالجة البيانات ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتناول في هذا المبحث عرضا لمنهجية الدراسة، والتفصيل عن البيانات المستعملة وسنشير الى المجتمع وعينة الدراسة ثم نقوم بتحديد متغير الدراسة، ثم بتبسيط المعطيات المجمعة والمستخدمة.

المطلب الأول: منهجية وطريقة إعداد الدراسة

أولا:منهجية الدراسة:

لتحقيق الهدف من الدراسة المشار إليها سابقا وللإجابة على أسئلتها إستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل المعطيات والبيانات المتحصل عليها وتحليل المؤشرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة بحيث ذلك يسقط منظورا تطبيقيا على الجانب النظري .

وللإجابة عن الإشكالية تم التطرق إلى:

- المؤشرات التي تعني بالدخل الوطني، بالإضافة إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي والى حجم الادخار الوطني لتبين من خلال ذلك دور الإدخار في تحقيق النمو الاقتصادي وتحليل الأثر بينهما.
- تم التطرق الى مراحل النمو الاقتصادي بين الفترة 2004-2015 والتي تتخللها عدة متغيرات كالأزمة المالية فترة 2007-2009 وأزمة النفط الأخيرة في 2014-2015.

ثانيا:مجتمع وعينة الدراسة:

تشمل عينة دراستنا الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة 2004-2015.

ولقد اخترنا مجموعة من المؤشرات ليتم من خلالها دراسة الادخار وعلاقته بالنمو الاقتصادي وهي كالتالي:

- -إجمالي الناتج الوطني.
- -الدخل المتاح.
- الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.
- -إجمالي الادخار الوطني.
- -رصيد صندوق ضبط الإيرادات.
- -ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، إجمالي القروض المجمعة.
- -معدل التضخم
- -معدل البطالة

- -إجمالي الدين الخارجي.
- -الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

ثالثا: تحديد متغير الدراسة:

✓ فيما يتعلق بقياس النمو الاقتصادي اعتمدنا على:

- المؤشرات التي تعني بالدخل الوطني وهي الناتج الوطني الإجمالي، الدخل الوطني المتاح ، الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات، ونسبة النمو الاقتصادي.

- أما المتغير المستقل تم بالاعتماد على حجم الادخار الوطني المعبئ.

➢ **رصيد صندوق ضبط الإيرادات:**

يصنف ضمن الصناديق الخاصة وينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية، يفيد الإيرادات والنفقات.

➢ **الشكل 2-1:رصيد صندوق ضبط الإيرادات**

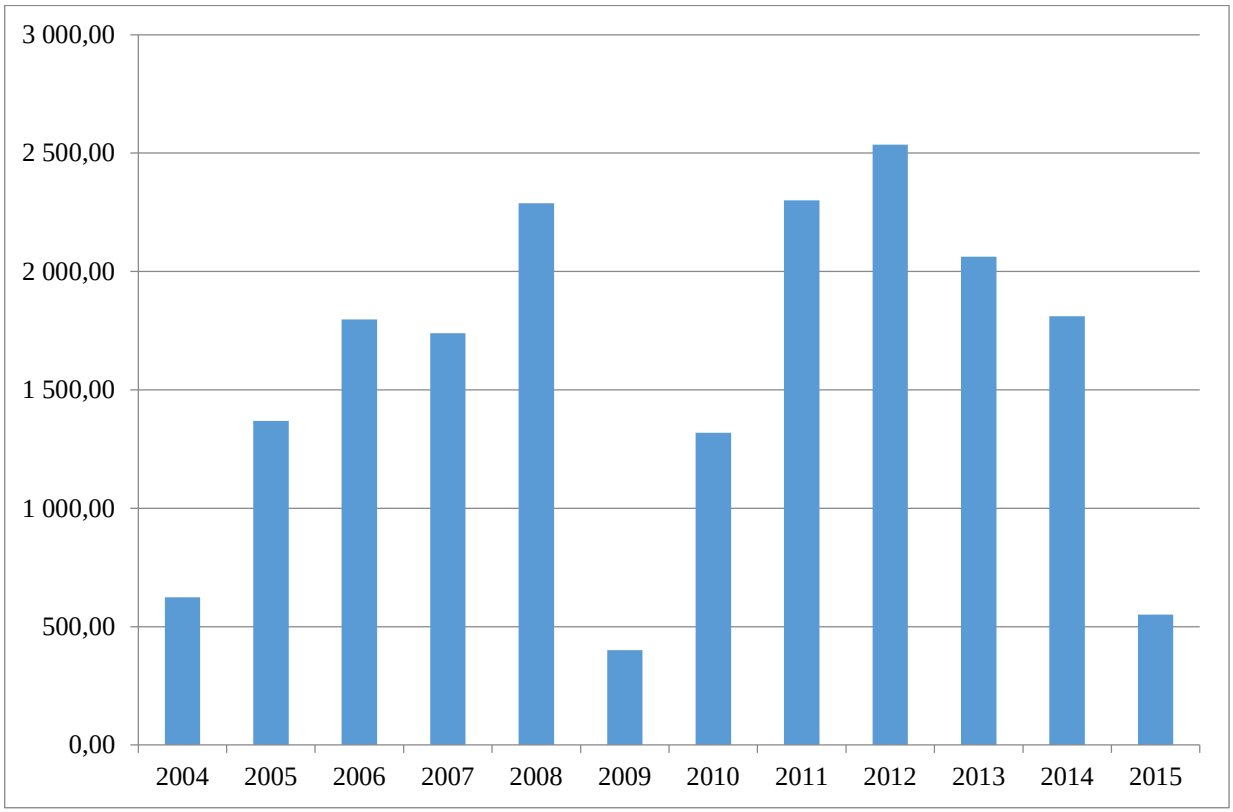

المصدر:إعداد الطالبة،بالاعتماد على التقرير السنوي بنك الجزائر 2004-2015

-سجل صندوق ضبط الإيرادات رصيد يقدر بحوالي 623.5 مليون دينار سنة 2004 ثم باشر بالصعود تدريجيا حيث سجل سنتي 2005 و 2006 مبلغ يقدر ب: 1368.8 ، 1798 م.د على التوالي، ليوافيه انخفاض طفيف سنة 2007 قدره رصيده ب 1738.8 م.د ثم ارتفع إلى مستوى معتبر يقدر ب: 2288.2 م.د سنة 2008 ليصحبه أيضا نزول معتبر سنة 2009 إذ سجل صندوق ضبط الإيرادات رصيد يقدر ب:400.7 م.د

ثم بدأ الرصيد بالتراجع تدريجيا وتصاعد إلى أن وصل في 2010، 2011، 2012 إلى مبلغ يقدر ب: 1318.3 م.د، 2300.3 م.د، 2535.3 م.د على التوالي وعاد أيضا للنزول التدريجي في 2013، 2014 ب: 2062.2 م.د، 18106.6 م.د ليسجل نزولا كبيرا سنة 2015 يقدر ب: 550.5 مليار دينار.

- **ودائع النظام المصرفي (ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل):**

مبالغ نقدية مودعة لدى المصارف تحت الطلب ولأجل محدد.

- **الشكل 2-2:ودائع النظام المصرفي**

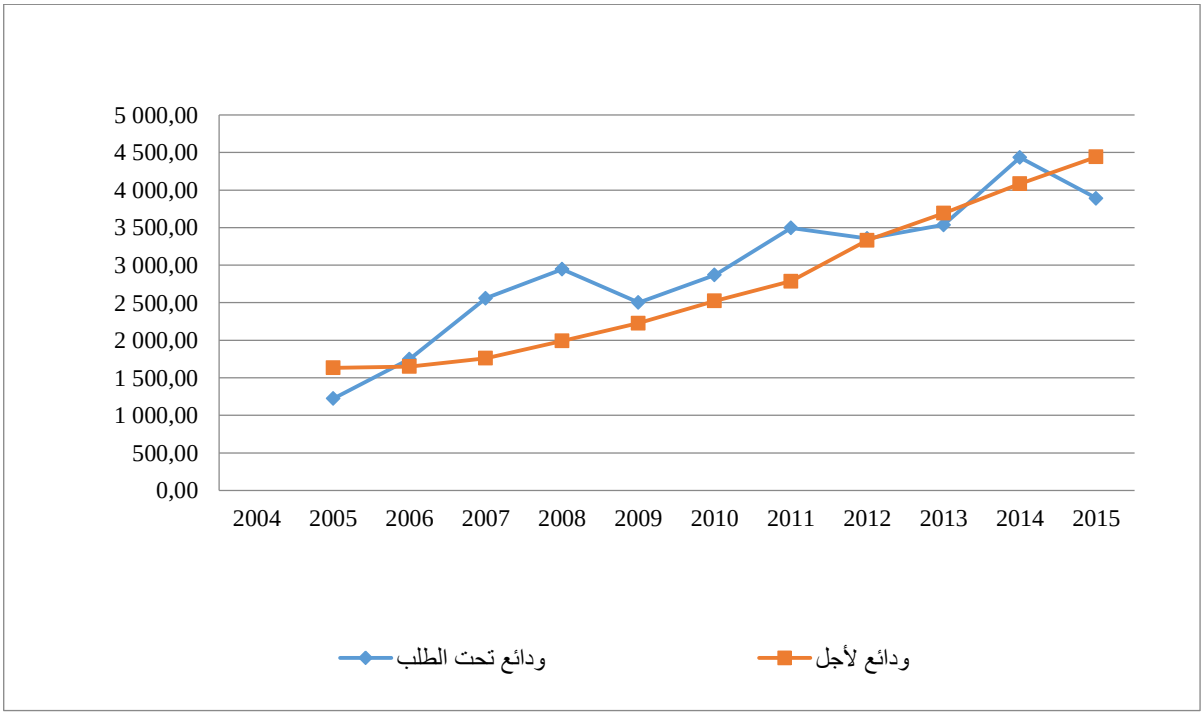

المصدر:إعداد الطالبة،بالاعتماد على التقرير السنوي بنك الجزائر 2004-2015

عرف نشاط المصارف في جمع الموارد تحت الطلب والموارد لأجل تطورا معتبرا عبر السنوات حيث بلغ نمو الودائع تحت الطلب من 2005 إلى 2008 مبلغ يقدر على التوالي ب: 1234.4 م.د، 1750.4م.د، 2560.8 م.د، 2946.9م.د ، حيث لحظ أيضا ارتفاع ملحوظ ومتواصل عبر السنوات للودائع لأجل قدر ب: 1632.9م.د سنة 2005 و 1649.8م.د سنة 2006 و1761م.د سنة 2007 و 1991م.د سنة 2008؛ واصل في استمرار ارتفاعه للسنوات المقبلة وبوتيرة منتظمة بلغ مستواه سنة 2009: 2228.9م.د وفي سنة 2010ب 2524.3م.د وواصل في التصاعد إلى 2014 حيث سجل في 2011، 2012، 2013، 2014 مبلغ :2787.5، 3331.5، 3691.7، 4083.7 مليار دولار إلى أن وصل في 2015 إلى 4443.3 مليار.

في حين كان مسار الودائع تحت الطلب في تذبذب من 2008 إلى 2015 حيث سجل انخفاضا في 2009 قدر رصيده ب: 2502.9م.د ثم عاود في الارتفاع في 2010 قدر ب: 2870.7 م.د وانحدر أيضا في 2011 بقيمة 3495.8 م.د وواصل في الانحدار في سنتي 2012، 2013 بلغ رصيد الودائع تحت الطلب 3356.4م.د، 3537.5 م.د على التوالي ليرتفع مجددا إلى 4434.8م.د سنة 2014 ويعاود النزول سنة 2015 حيث بلغت قيمته حوالي 3981.7 مليار دينار جزائري.

- إجمالي القروض المجمعة:

مجموعة القروض التي يتم تجميعها من أكثر من بنك أو مؤسسة تمويلية.

- **الشكل 2-3:إجمالي القروض المجمعة**

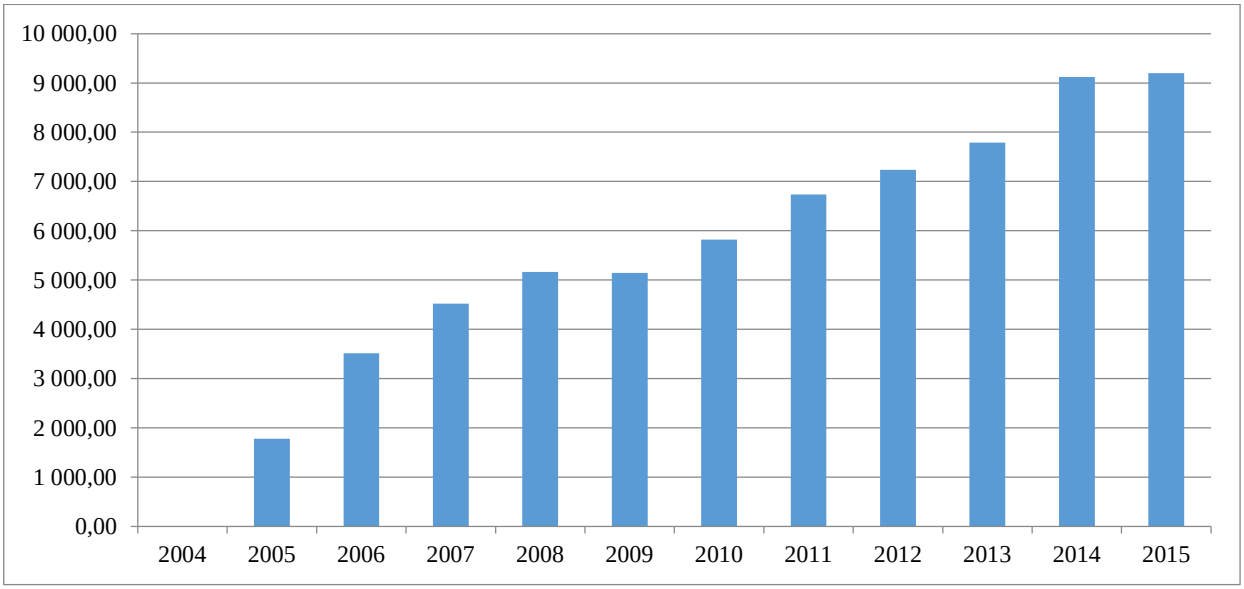

المصدر:إعداد الطالبة،بالاعتماد على التقرير السنوي بنك الجزائر 2004-2015

بلغت نسبة إجمالي القروض المجمعة 2960.6 م.د سنة 2005 وضلت وتيرته في التصاعد تدريجيا وبدون انقطاع حتى سنة 2009، حيث انحدرت انحدارا طفيفا في تلك السنة بلغت 5146.4 مليار دينار بعدما كانت تبلغ سنة 2008 :5161.8 م.د ثم عاودت في الارتفاع تدريجيا حتى سنة 2014، بلغت نسبتها على التوالي في السنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 ب: 5819.1م.د ، 6733، 7238، 7787.4، 9117.5 مليار دينار إلى سنة 2015 سجلت رصيد يقدر ب: 9200.7مليار دينار جزائري.

- **التضخم والبطالة:**

معدل التضخم:هو المعدل الإجمالي لزيادة سعر السلع والخدمات في الاقتصاد خلال فترة معينة.وهو مقياس لتخفيض عملة ما.

معدل البطالة: هو النسبة المئوية للبطالة في مجتمع ما، ويتم قياسها بالاعتماد على معرفة العدد الإجمالي للأفراد العاطلين والقادرين عن العمل.

- **الشكل 2-4:التضخم والبطالة**

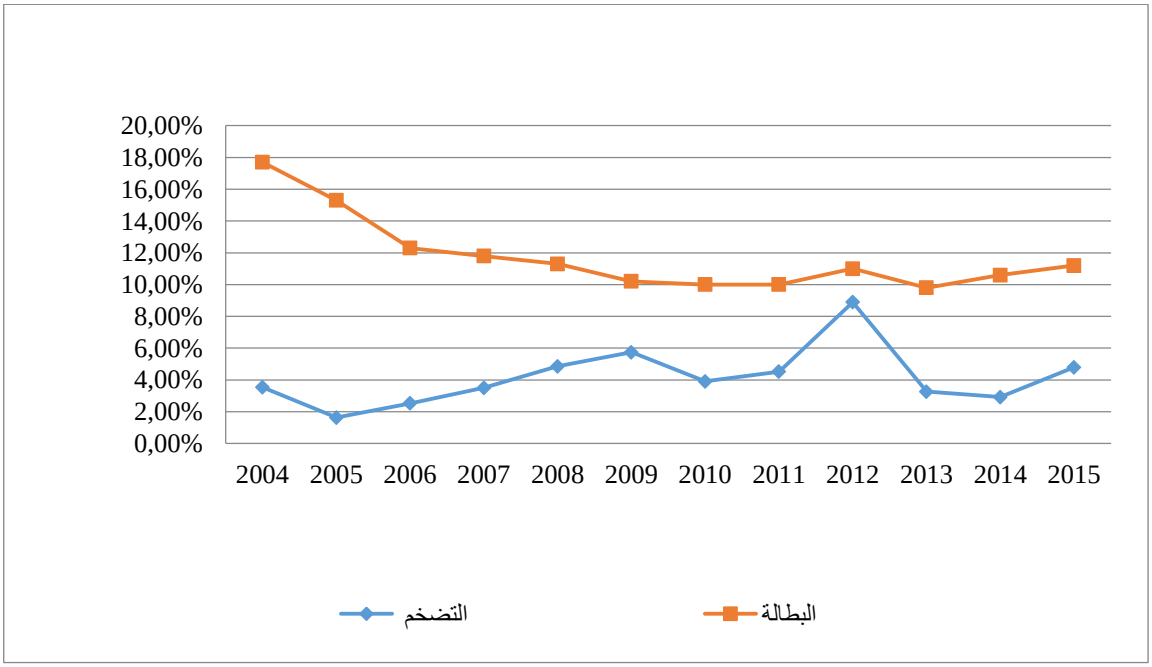

المصدر:إعداد الطالبة،بالاعتماد على التقرير السنوي بنك الجزائر 2004-2015

-تأكد التضخم المرتفع الذي ظهر في 2009 بعد سنتين من استقرار الأسعار في 2008 وتسارعت وتيرته كما كان عليه الأمر في 2007 يعود الدفع التضخمي القوي في جزء كبير منه الى الارتفاع العام في أسعار المنتجات المستوردة، لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية، من جهة أخرى ارتفع مؤشر القيم الوحدوية للسلع الغذائية المستوردة بنسبة 37.5 % بعدما كان قد زاد بنسبة 29.6 % في 2007، كما زادت أسعار المنتجات الغذائية التي من 5.4 % في 2007 إلى 11.3 % في 2008 وهي وتيرة أسرع بما يقرب ب 3مرات مقارنة بالتضخم السنوي المتوسط لمؤشر أسعار الاستهلاك إضافة إلى ذلك ارتفعت أسعار الإنتاج الصناعي خارج المحروقات للقطاع العمومي بنسبة 5.6 % في 2008 وهو ما يمثل سرعة أقوى مقارنة مع التضخم المسجل في 2007 .

في 2011 عاد التضخم إلى الارتفاع من جديد بعد تراجع التضخم السنة السابقة 2010 (3.91 %) ومقاسا بمؤشر الأسعار عند الاستهلاك للجزائر الكبرى نما التضخم ب 0.6 نقطة إلى 4.52 % سنة 2011، كانت أسعار التجزئة للسلع المعملية أكبر من التضخم المتوسطة وللسنة الثانية على التوالي متجاوزة بوضوح ذلك المتعلقة بالمواد الغذائية[1]، التي عادة ما تحدد تطور المؤشر سواءا بوزنها أو بارتفاعها القوي.

بعد الذروة التي بلغت 8.9 % والمسجلة في 2012 اتخذ التضخم السنوي المتوسط اتجاه تنازلي إلى غاية أوت 2014 ليغير اتجاهه في الشهر الموالي نحو الارتفاع إلى غاية سبتمبر 2015 (5.3%) ، قبل أن يتراجع مرة أخرى إلى 4.8 % بنهاية السنة وذلك راجع لانحراف أسعار المواد المعملية والتضخم في أسعار الخدمات مما أدى إلى التضخم الكلي.

-سجلت البطالة سنة 2004 نسبة 17.7 %تعد أكبر نسبة بطالة في الفترة المدروسة مابين 2004 إلى 2015. حيث واصلت في تراجع مستمر من 2005 إلى 2009 يقدر على التوالي ب: 15.3 %، 12.3 % 11.8 %، 11.3 %، 10.2 %، ثم تسجل ثبات في سنتين متتاليتين 2010، 2011 يقدر ب: 10.0% .

ثم يعاود التذبذب في الصعود والنزول في السنوات: 2012، 2013، 2014، 2015 بنسب تقدر على التوالي ب: 11 %، 9.8 % ، 10.6 %، 11.2%.

[1] التقرير السنوي2008.التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.ص55

- **إجمالي الدين الخارجي:**

هو مصدر من مصادر الإيرادات العامة تلجأ إليه الدولة لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى، فتقترض من هيئات دولية.

- **الشكل 2-5:إجمالي الدين الخارجي**

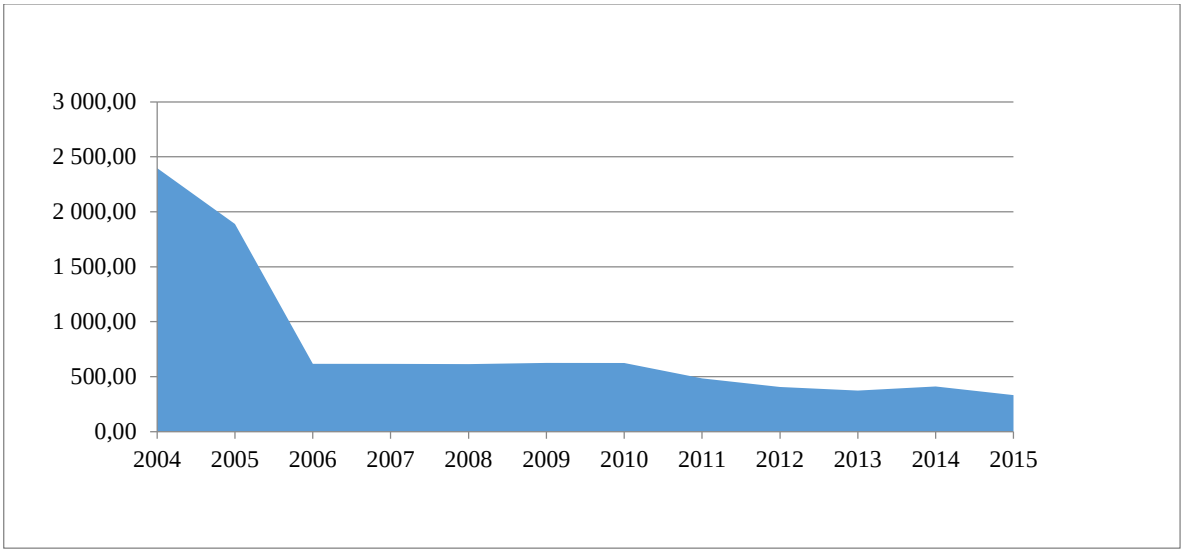

المصدر:إعداد الطالبة،بالاعتماد على التقرير السنوي بنك الجزائر 2004-2015

عرفت الجزائر فترة طويلة من الهشاشة تتصل بعبء الدين الخارجي وذلك اعتبارا من 1986-1987م، كما بلغ عبء المديونية الخارجية مستويات حادة وغير قابلة للاحتمال في بداية سنوات 1990، فقد تجاوزت على الخصوص نسبة خدمة الدين الخارجي 100 % في الثلاثي الأول من سنة 1994م وهي السنة التي بلغ من خلالها قائم الدين الخارجي 70 % من إجمالي الناتج الداخلي، وهو ما دفع الجزائر إلى اللجوء إلى إعادة جدولة دينها الخارجي لدى نادي باريس ونادي لندن، والتي اندرجت في إطار برامج التعديل مع صندوق النقد الدولي (1994-1998).

بعد إعادة جدولة الدين الخارجي سمح التحسن في الوضعية المالية الخارجية للجزائر ابتداءا من سنوات 2000 بنقل مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات يمكن تحملها خصوصا من سنة 2004.

سمح الاستمرار في التسديدات المسبقة خلال سنة 2005 وتسارعها في 2006 بتحقيق انخفاض قوي في الدين العمومي الخارجي وهو ما يشهد على نجاح سياسة تقليص المديونية الخارجية للجزائر .

عرف قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل اتجاها تنازليا اعتبارا من 2004 حيث تراجع إلى 1889.31 في سنة 2005 بعدما كان يتراوح في السنوات السابقة بين 2461.58 و2516.28 مليار دينار ثم إلى انخفاض قوي سنة 2006 بلغ إجمالي الدين الخارجي حينها 616.73 م.د وواصل على نفس الوتيره ونفس المستوى تقريبا خلال أربع سنوات متتالية من 2006 إلى 2010 في حين واصل ميله التنازلي سنة 2011 ب 484.09م.د إلى 405.95 م.د سنة 2012 إلى 373.20م.د سنة 2013 ثم عاود بارتفاع طفيف سجل بها إجمالي الدين 410.46 م.د سنة 2014 ثم النزول مجددا لوضعه السابق 331.88 مليون دينار سنة 2015.

- **ميزان المدفوعات:**

سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية.

- **الشكل 2-5:ميزان المدفوعات**

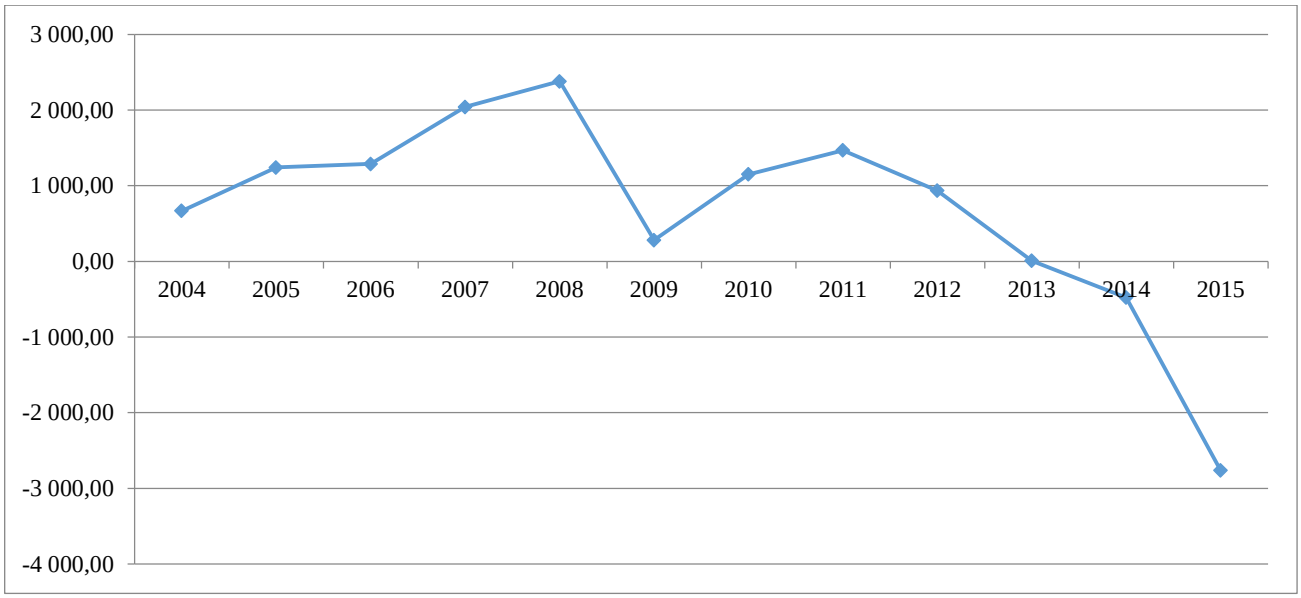

المصدر:إعداد الطالبة،بالاعتماد على التقرير السنوي بنك الجزائر 2004-2015

-في مجال الوضعية المالية الصافية للجزائر، تميزت سنة 2008 بتسجيل أداء تاريخي جاء بعد عشر سنوات من نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي وإعادة الجدولة (1994-1998) بصفتها ركنا في مجال العودة إلى التوازن المالي الكلي، إذ تمت استعادة سلامة ميزان المدفوعات منذ سنة 200؛إن التعزيز المتواصل لسلامة ميزان المدفوعات خلال السنوات من 2001 إلى 2008 قد تدعم بواسطة المحيط الدولي المواتي في مجال تطور أسعار المحروقات، فقد سجل ميزان المدفوعات في 2008 عنصرا جديدا من عناصر الهشاشة يتمثل بالقفزة المسجلة على مستوى واردات السلع والخدمات.

بعد فائض قياسي في الميزان الجاري تم تسجيله في السداسي الأول سنة 2008 سجل ميزان المدفوعات مجددا أداءات معتبرة في السداسي الثاني ل 2008 حيث وصل رصيد ميزان المدفوعات إلى 2379.01 مليار دينار إذ يعتبر أداءا أفضلا من ذلك المسجل في 2007 (2041.03 مليار دينار) يعتبر أيضا أداءا أفضلا من ذلك المسجل في السنوات الفائتة 2006، 2005، 2004، حيث بلغت على التوالي (1288.33، 1242.32، 66.91 مليار دينار إلى أن جاءت صدمت 2009 الأزمة المالية العالمية حينها التي عرفت بأزمة الرهن العقاري حيث انعكست على الجزائر انعكاسات تجارية ،مالية ونقدية ، من الناحية التجارية نجد أن صادرات الجزائر تتكون أغلبها من صادرات المحروقات وهي التي شهدت تباطؤا بفعل تناقص مستوى الطلب العالمي على البترول (انخفاض سعر النفط) أما من حيث الواردات فان انخفاض أسعار المنتجات في الأسواق الدولية لم يكن ينعكس على السوق الجزائرية بسبب لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة الدينار هكذا وجدت الجزائر نفسها تتكبد خسائر معتبره نتيجة ذلك بحيث سجل ميزان المدفوعات رصيد يقدر ب:280.64مليار دينار جزائري ،

ساهمت عناصر السلامة الهامة بشكل واسع في الحد من خطر العدوى المالية الخارجية الصرفة على الجزائر التي تعرف وجود بنوك ذات رأس مال خارجي، سمحت هذه العناصر بمواجهة آثار الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009، بعد تحسن الوضعية المالية الخارجية ومؤشرات المديونية الخارجية في سنة 2010؛ تميزت سنة 2011 بقابلية استمرار معززة لميزان المدفوعات قدر رصيده ب 1466.82 مليار دينار.

وعلى الرغم من صلابة وضعية الاحتياطيات الرسمية للصرف وكذا قابلية الاستمرار الجيدة للدين الخارجي للجزائر فان وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2012 جاءت لتترجم مدى تعرضه للمخاطر المرتبطة بالتوسع القوي لواردات السلع، وعلى وجه الخصوص بقفزة الواردات للسلع الاستهلاكية [1] غير الغذائية وذلك على حساب السلع التجهيزية الصناعية لتسجل نزولا في ميزان المدفوعات برصيد 933.81 مليار دينار.

يؤكد تطور الميزان الجاري الخارجي خلال سنة 2013 هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات حيث سجل رصيد ميزان المدفوعات تراجع وانخفاض قوي يبلغ قيمة 8.56 مليار دينار، حيث تمثل أيضا قلة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات أهم نقط ضعف ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2000-2014.

طول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول في السوق الدولية الذي انطلق في النصف الثاني من 2014 بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100.23 دولار للبرميل في 2014 إلى 53.07 دولار للبرميل في 2015 أي انخفاض قدره 47.1 %

[1] التقرير السنوي 2008.التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ص78.

حيث انخفض المتوسط الشهري لسعر النفط في ديسمبر 2015 للمرة الأولى مند عدة سنوات إلى مستوى يقل عن 40 دولار للبرميل (37.41 دولار للبرميل)، بعد مرور أكثر من ثمانية عشر سنة من الارتفاع دون انقطاع باستثناء الركود النسبي المسجل سنة 2009 انخفضت الواردات من السلع بشكل كبير في 2015 .

في ضوء هذه التطورات التي ذكرت انتقل رصيد الميزان التجاري إلى عجز قدره -2763.43 مليار دينار سنة 2015 بالفعل كانت صدمة أسعار النفط جد حادة، بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من 18 سنة من الفوائض المتتالية[1]

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنقوم بتوضيح الأدوات المستخدمة في الدراسة كما يلي:

أولا:الأدوات المستخدمة في الجمع:

- **المصادر الأولية:** لإعداد دراسة تطبيقية ملائمة لموضوع بحثنا حاولنا التحري من صحة المعلومات سواءا من الناحية الجمع أو من ناحية حساب النمو الاقتصادي، لذا اعتمدنا مباشرة على التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر للفترة الممتدة من 2004 إلى 2015 والتي تحصلنا عليها من الموقع الرسمي للبنك المركزي.
- **المصادر الثانوية:** تتمثل في:

- استخدام دراسة محكمة في المجلات والتقارير التي كتبت عن موضوعنا

- استخدام أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير التي أشارت عن الموضوع.

ثانيا: الأدوات والبرامج القياسية المستخدمة في معالجة المعطيات:

إعتمدنا في قياسنا على برنامج microsoft excel 2007 لتحليل البيانات إحصائيا، اذ تظهر أهمية هذا البرنامج في أنه يجمع مجموعة متكاملة من الإمكانيات التي تمكن الباحث من استخدام الطرق القياسية في معالجة مشاكل القياس، وتسلسل خطوات التعامل مع بيانات التغيرات الاقتصادية مما يعرف بالتحليل الإحصائي الوصفي للبيانات ثم التحليل الكمي القياسي لها. بالإضافة إلى البرنامج الإحصائي stata.12 حيث تم انجاز علاقة الانحدار الخطي البسيط لكشف أثر المتغير المستقل على التابع.

[1] تقرير السنوي 2015.التطور الاقتصادي النقدي للجزائر ص 63.

-بعد تعرفنا على مجتمع وعينة الدراسة وتحديدنا للمتغير، وكذا عرضنا للأدوات المستخدمة في جمع المعطيات والبرامج المستعملة في معالجتها، سنتناول في المبحث الثاني عرض النتائج المتوصل إليها ومحاولة مناقشتها.

وعليه نصوغ فرضيات الدراسة التالية:

- H0 : لا توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة (α = % 05) بين الادخار و مؤشرات النمو في الجزائر؛

- H1 : توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة (α = % 05) بين الادخار و مؤشرات النمو في الجزائر؛

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

المطلب الأول: النتائج المتوصل إليها من الدراسة

نحاول في هذا المطلب القيام بعرض النتائج الموصل إليها باستخدام البرامج المستعملة في معالجة البيانات التي تم جمعها.

- **إجمالي الناتج الوطني:**

هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما خلال مدة زمنية محددة.

- **شكل 2-7:إجمالي الناتج الوطني**

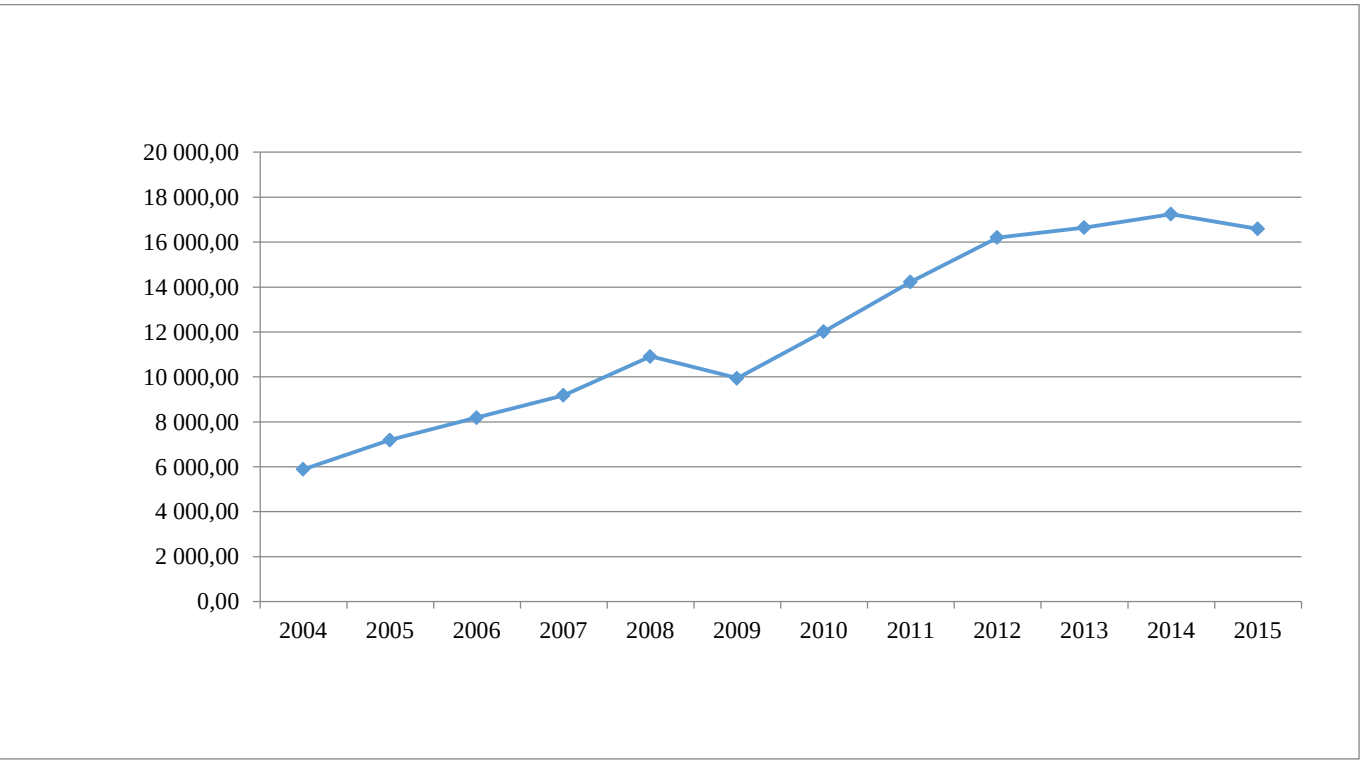

المصدر:إعداد الطالبة، بالاعتماد على التقرير السنوي بنك الجزائر 2004-2015

-يقدر إجمالي الناتج الوطني بمبلغ 10909.80 مليار دينار سنة 2008 مسجلا ارتفاعا مقارنة مع 2007 والسنوات الماضية حيث بلغ حينها 9178.60 مليار دينار وارتفاعا بالنسبة للسنوات التي سبقت أيضا، حيث حققت ثلاث قطاعات نموا ايجابيا وأقوى من النتائج التي حققتها سنة 2007 في الوقت الذي يتواجد فيه كل من قطاع الفلاحة وقطاع المحروقات في حالة ركود.

كان الانتعاش المسجل خلال السنة 2010 المميز بارتفاع إجمالي الناتج الداخلي المقدر بقيمة 12023.10 مليار دينار متبوعا بتباطؤ في النمو الاقتصادي الذي عاد إلى وتيرة سنتي 2008

و 2009، سجل انخفاضا إثر حدوث الأزمة المالية العالمية التي انعكست أيضا على الجزائر، انخفض إجمالي الناتج الوطني حينها الى 9939.50 مليار دينار .

-يقدر إجمالي الناتج الوطني ب 14230.60 مليار سنة 2012 ويواصل الارتفاع والتحسن وذلك بفضل زيادة الطلب الداخلي ، قدر إجمالي الناتج الداخلي ب 16591.9 مليار دينار .

بلغ نمو إجمالي الناتج الوطني حوالي 3.8 % نفس وتيرة نمو السنة الماضية بينما تراجع نمو إجمالي الناتج خارج المحروقات ب 5 %.

- **الناتج الإجمالي الداخلي خارج قطاع المحروقات:**

هو نفسه إجمالي الناتج الوطني خارج قطاع المحروقات.

- **شكل 2-8: الناتج الإجمالي الداخلي خارج قطاع المحروقات**

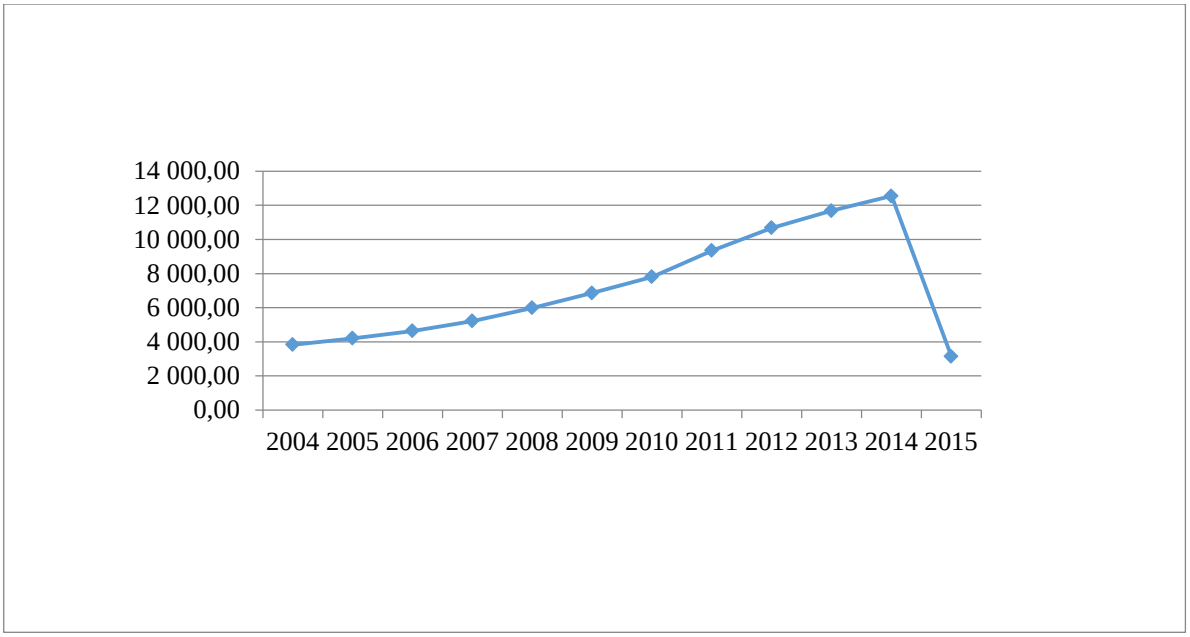

المصدر:إعداد الطالبة،بالاعتماد على التقرير السنوي بنك الجزائر 2004-2015

يقدر إجمالي الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات بمبلغ 5993.70 مليار دينار سنة 2008 مسجلا ارتفاعا مقارنة مع سنة 2007 بملغ يساوي 5216.90 مليار دينار و في 2006 سجلت مبلغ حوالي 4636.40 مليار دينار حيث حققت ثلاث قطاعات نموا ايجابيا وأقوى من النتائج التي حققتها في سنة 2004 بلغت نسبة 3830.60 مليار دينار، وتواصلت في التصاعد في الوقت الذي يتواجد فيه كل من قطاع الفلاحة وقطاع المحروقات في حالة ركود.

ارتفع سنة 2008 إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بنسبة معتبرة قدرها 5.2 % مقارنة بالسنة السابقة بسبب الأثر الكبير للأسعار.

شهدت جميع قطاعات الأنشطة باستثناء قطاع المحروقات نموا ايجابيا بتميز هيكل إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بهيمنة الخدمات المسوقة وخدمات الإدارات العمومية، حيث تمثلان معا أكثر من نصف إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات (57.9 %).

شهدت الخدمات والزراعة النمو في سنة 2011 في القطاعات خرج المحروقات علما أن قطاعي البناء والأشغال العمومية والصناعة حققت أداءات متواضعة[1]، حيث بلغ نسبة الناتج الإجمالي الداخلي خارج قطاع المحروقات سنتها 9346.10 مليار دينار، وحقق قطاع الفلاحة أقوى نمو سنة 2011 من بين جميع قطاعات الأنشطة .

واصل الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الارتفاع عبر السنوات حتى سنة 2014 بلغ قيمته 2547.30 مليار دينار ثم تراجع بانخفاض كبير ومحسوس ليصل إلى 3134.30 مليار دينار سنة 2015 وذلك بسبب تراجع بعض القطاعات منها نشاط الخدمات المسوقة بصفة معتبرة حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات المهيمنة بنسبة كبيرة في الناتج الإجمالي الداخلي خارج قطاع المحروقات ، انخفض نموه ب 2.8 إلى 5.3 % مقابل 8.1 % لسنة 2014 وأيضا انكماش في نمو قطاع البناء و الأشغال العمومية وغيرها من القطاعات.

- **الدخل الوطني المتاح:**

[2]هو الدخل الذي يمكن أن يتصرف فيه الشخص بحرية كاملة .

[1]التقرير السنوي 2011.التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ص 33.

➢ **الشكل 2-9:الدخل الوطني المتاح**

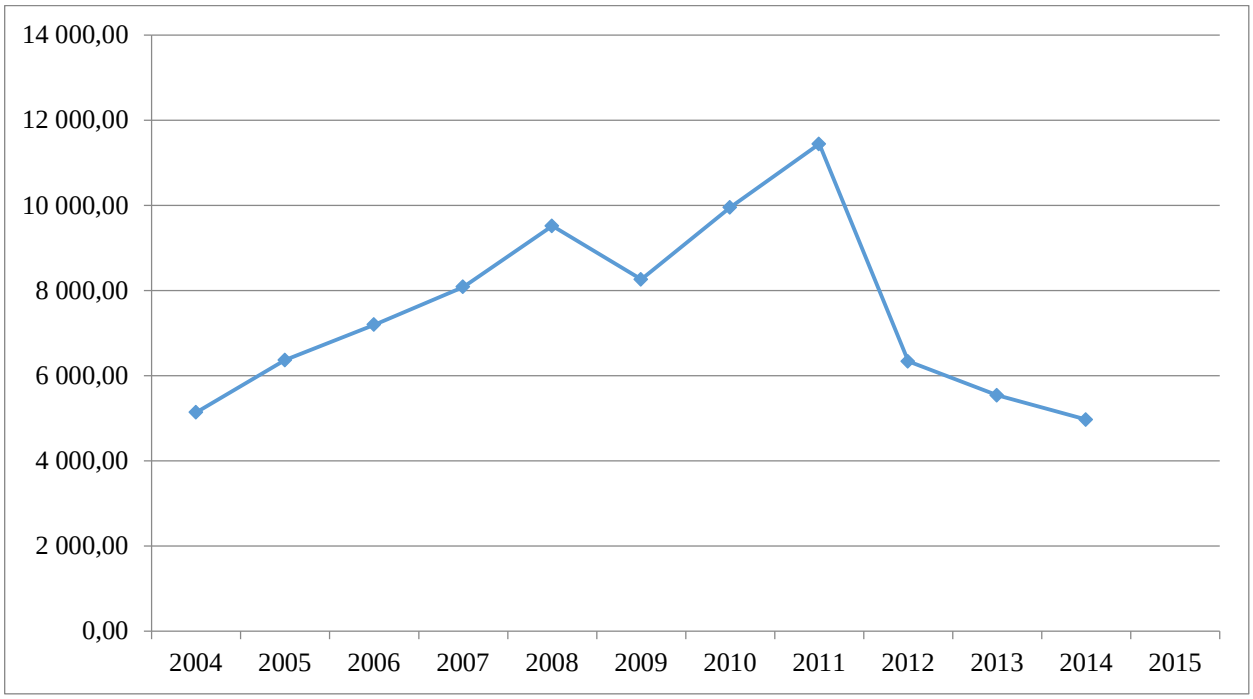

المصدر:إعداد الطالبة، بالاعتماد على التقرير السنوي بنك الجزائر 2004-2015

بلغ الدخل الوطني المتاح سنة 2004 قيمة 5137.64 مليار دينار جزائري ثم قام بارتفاع لمدة سبع سنوات على التوالي بوتيرة منتظمة حيث بلغ سنة 2007 قيمة قدرها 8082.40 مليار وواصل في الارتفاع الى 9951.73 مليار سنة **2010 وبلغ الذر**وة سنة 2011 حيث وصل الى 11440.66 مليار ثم عاود في التراجع الى 6336.50 مليار سنة 2012 ليواصل نزوله في السنوات اللاحقة إلى 4968.10 مليار سنة 2014.

- **إجمالي الادخار الوطني:**

- **الشكل رقم(10):إجمالي الادخار الوطني**

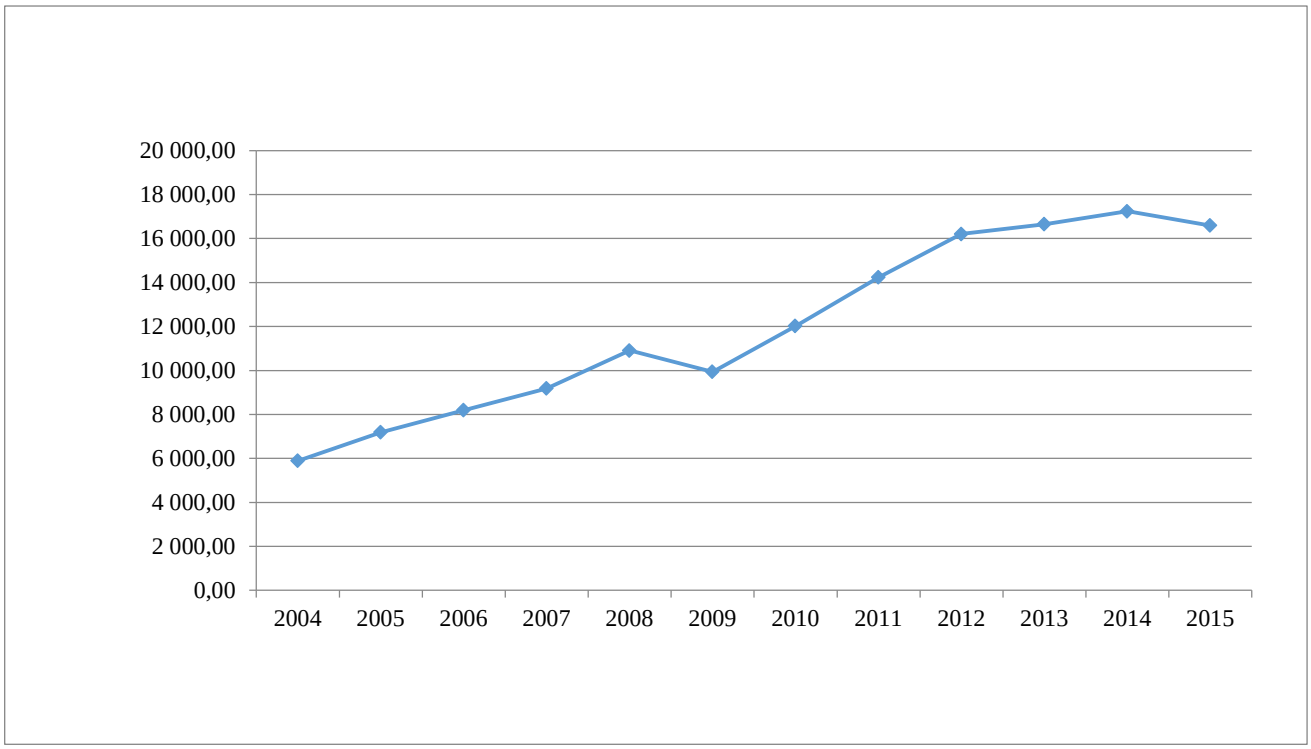

المصدر:إعداد الطالبة،بالاعتماد على التقرير السنوي بنك الجزائر 2004-2015

-قدر إجمالي الادخار الوطني سنة 2004 ب: 2932.50 مليار دينار حيث واصل في الارتفاع لمدة أربع سنوات على التوالي، إذ قدر سنة 2005 ب: 4144.70 مليار دينار و سنة 2006 ب: 4870.10 م.د و 2007 ب: 5295.20 م.د و 2008 ب: 6343.90 م.د ثم انخفض إلى 4619.60 م.د سنة 2009.

عاد إلى الارتفاع لمدة أربع سنوات متتالية حيث ارتفع إلى 5727.4 م.د سنة 2010 ،6689.80 م.د سنة 2011 والى 7704.20 م.د سنة 2012 و7694.70 م.د سنة 2013، ثم عاود النزول تدريجيا خلال السنتين 2014. 2015 ب: 7612.90، 6291.10 مليار دينار جزائري على التوالي.

العلاقة بين الادخار والنمو:

```
      Source |       SS       df       MS              Number of obs =      12
                                                      F(  1,    10) =    35.27
       Model |  31.5999262     1  31.5999262           Prob> F       =  0.0001
    Residual |  8.96009767    10  .896009767           R-squared     =  0.7791
                                                      Adj R-squared =  0.7570
       Total |  40.5600238    11  3.68727489           RootMSE       =  .94658

------------------------------------------------------------------------------
      [grouth |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval
-------------+----------------------------------------------------------------
    epargne |  -.0011175   .0001882    -5.94   0.000    -.0015368   -.0006982
       cons |   8.489499   1.130082     7.51   0.000     5.97152    11.00748_
------------------------------------------------------------------------------
```

التفسير:

النموذج معنوي لان Prob> F = 0.0001 اقل من 0,05، وان النموذج معبر لان R-squared = 0.7791 قريب من 1 أي النموذج يفسر 77,9% من العلاقة بين الادخار والنمو.

أما بخصوص المتغير الادخار فهو معنوي عند 0,05 لان P=0000 اقل من 0,05 وعليه العلاقة تكون كما يلي: النمو الاقتصادي = 8.489499 -.00111750 ادخار

أي العلاقة سلبية بين النمو و الادخار فزيادة الادخار يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، زيادة الادخار بوحدة (1) يودي إلى انخفاض النمو بـ 0,0011175 وهذا يتناقض مع النظرية الاقتصادية التي تقضي بأن الادخار يوفر رؤوس الأموال التي تمول المشاريع و الاستثمارات وبالتالي يؤثر ذلك ايجابا على درجة النمو مما يشير إلى أن الادخار الوطني موجه لاستثمارات غير منتجة نعني بذلك الاستثمارات في القاعدة والبنى التحتية فيما نرى.

العلاقة بين الادخار و إجمالي الناتج الوطني:

```
      Source |       SS       df       MS              Number of obs =      12
                                                      F(  1,    10) =   62.08
       Model |  156089524     1  156089524            Prob> F       =  0.0000
    Residual |  25143710.3    10  2514371.03          R-squared     =  0.8613
                                                      Adj R-squared =  0.8474
       Total |  181233235    11  16475748.6          RootMSE       =  1585.7

------------------------------------------------------------------------------
        [pib |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval
-------------+----------------------------------------------------------------
    epargne |   2.483706   .3152303     7.88   0.000     1.781329    3.186083
       cons |  -2452.371   1893.077    -1.30   0.224    -6670.409    1765.667_
```

التفسير:

النموذج معنوي لان Prob> F = 0.0000 اقل من 0,05، وان النموذج معبر لان R-squared = 0.8613 قريب من 1 أي النموذج يفسر 86.13% من العلاقة بين الادخار وإجمالي الناتج الوطني أما بخصوص المتغير الادخار فهو غير معنوي عند 0,05 لان P=2.483706 اكبر من 0,05 وعليه العلاقة تكون كما يلي:

إجمالي الناتج الوطني = -2452.371 + 2.483706 ادخار

أي العلاقة ايجابية بين إجمالي الناتج الوطني و الادخار فزيادة الادخار يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج الوطني زيادة الادخار بوحدة (1) يودي إلى زيادة إجمالي الناتج الوطني ب 2.483706 إي العلاقة ايجابية و تؤثر كثيرا.وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تقضي بأن الادخار يوفر رؤوس الأموال التي تمول المشاريع و الاستثمارات وبالتالي يؤثر ذلك ايجابا على درجة الناتج الوطني، ويشار إلى أن الناتج هنا يتضمن حتى عوائد عوامل الإنتاج المستثمرة في الخارج، ما يفسر درجة الارتباط الكبير فكل زيادة الادخار بوحدة واحدة في الادخار تودي إلى زيادة إجمالي الناتج الوطني بـ 02.5 وحدة من الناتج الوطني الإجمالي.

العلاقة بين الادخار و الناتج خارج المحروقات:

Source	SS	df	MS	Number of obs = 12
				F(1, 10) = 16.36
Model	71079272.5	1	71079272.5	Prob> F = 0.0023
Residual	43460146	10	4346014.6	R-squared = 0.6206
Adj R-squared = 0.5826				
Total	114539418	11	10412674.4	RootMSE = 2084.7

[pibhors	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
epargne	1.676041	.4144373	4.04	0.002	.7526175	2.599465
cons	-2605.403	2488.852	-1.05	0.320	-8150.912	2940.106

التفسير:

النموذج معنوي لان Prob> F = 0.0023 أقل من 0,05، وان النموذج معبر لان R-squared = 0.6206 قريب من 1 أي النموذج يفسر 62,06 % من العلاقة بين الادخار و **الناتج خارج المحروقات** أما بخصوص المتغير الادخار فهو غير معنوي عند 0,05 لان P = 1.676041 اكبر من 0,05 وعليه العلاقة تكون كما يلي:

الناتج خارج المحروقات = -2605.403 + 1.676041 ادخار

أي العلاقة ايجابية بين **الناتج خارج المحروقات** و الادخار فزيادة الادخار يؤدي إلى زيادة **الناتج خارج المحروقات**، زيادة الادخار بوحدة (1) يودي إلى زيادة **الناتج خارج المحروقات** ب 1.676041 إي العلاقة ايجابية و تؤثر كثيرا وهذا يتفق تماما مع النظرية الاقتصادية خصوصا وأن قطاع الإنتاج الحقيقي يسهم بجزء ضئيل من الناتج الوطني، بحيث يتأثر بوحدة واحدة فقط لدرجة تغير الادخار.

العلاقة بين الادخار والناتج المتاح:

```
      Source |       SS       df       MS              Number of obs =      11
                                                      F(  1,     9) =    0.02
-------------+------------------------------           Prob> F       =  0.8859
       Model |  108854.354     1  108854.354           R-squared     =  0.0024
    Residual |  44970635.1     9  4996737.23           Adj R-squared = -0.1084
-------------+------------------------------           RootMSE       =  2235.3
       Total |  45079489.4    10  4507948.94

------------------------------------------------------------------------------
[pibdisponi~e |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval
--------------+---------------------------------------------------------------
    epargne |   .0658962   .4464583     0.15   0.886    -.9440625    1.075855
       cons |   7145.542   2669.252     2.68   0.025     1107.275    13183.81
------------------------------------------------------------------------------
```

التفسير:

النموذج غير معنوي لان Prob> F = 0.8859 أكبر من 0,05، وان النموذج غير معبر لان R-squared = 0.0024 بعيد من 1 أي النموذج لا يفسر العلاقة بين الادخار والناتج المتاح ومن الناحية الاقتصادية فإن أثر الادخار يكون غير مباشرا على درجة الدخل المتاح كون الادخار يرفع من الاستثمار الذي يزيد من درجة نمو المؤسسات وبالتالي الأثر على الدخل المباشر فيرفع فيه مما يؤدي مرة أخرى على حجم الإدخارات بفعل زيادة الدخل. ونرى أن العلاقة غير مباشرة التي أشرنا إليها سابقا هي سبب أن النموذج ظهر غير معنوي.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتوصل إليها:

نحاول مناقشة نتائج دراسة حالة لموضوع البحث من خلال عرض هذه النتائج بشكل متسلسل من خلال تقديم تفسير لهذه النتائج المتوصل إليها بغرض الإجابة على إشكالية هذه الدراسة.

- ✓ بالنسبة للعلاقة بين الادخار والنمو تبين أن العلاقة سلبية بينهم فزيادة الادخار يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي وهذا يتناقض مع النظرية الاقتصادية، بحيث يعتبر الادخار من موفرات رؤوس الأموال لتمويل المشاريع والاستثمارات وذلك يشير أن الادخار الوطني في هذه الحالة موجه للاستثمارات غير المنتجة.
- ✓ بالنسبة للعلاقة بين الادخار وإجمالي الناتج الوطني وجد أن العلاقة ايجابية بينهما فزيادة الادخار يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج الوطني وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، بحيث وفرة رؤوس الأموال لتمويل المشاريع والاستثمارات تؤثر بالإيجاب على درجة الناتج الوطني، ما يفسر درجة الارتباط الكبير بينهما.
- ✓ فيما يخص العلاقة بين الادخار والناتج خارج المحروقات كانت العلاقة إيجابية بينهما وهذا أيضا يتفق تماما مع النظرية الاقتصادية خصوصا وأن قطاع الإنتاج الحقيقي يسهم بجزء ضئيل من الناتج الوطني.
- ✓ وأخيرا بالنسبة للعلاقة بين الادخار والناتج المتاح فإن النموذج غير معبر أي أن النموذج لا يفسر العلاقة بينهما لأن أثر الادخار هنا غير مباشر على الدخل المتاح بحيث الادخار يرفع من الاستثمار، والاستثمار يرفع من نمو المؤسسات وذالك يؤثر على الدخل المباشر بالارتفاع أيضا وبزيادة الدخل يزيد الادخار، وهنا ظهر أن النموذج غير معنوي بسبب العلاقة الغير مباشرة بينهما.

خلاصة الفصل:

إن الدراسة التطبيقية كانت خاتمة الفصول التي تطرقنا إليها في السابق، بحيث بعد أن قمنا بحصر أهم المؤشرات المحددة للنمو قمنا في مرحلة بعد ذلك من العمل على دراسة نموها، ومن ثم العمل على مقارنتها بالادخار واستخراج العلاقة بينهم حيث قمنا بتطبيق البرنامج الإحصائي stata.12 ليتم من خلاله انجاز علاقة الانحدار الخطي البسيط لكشف أثر المتغير المستقل على التابع.

فمن خلال هذه الدراسة التطبيقية نستطيع الحكم على النمو الاقتصادي الجزائري بحيث يظهر لنا أن الادخار يساهم بشكل كبير في تحقيقه ويساهم في تمويله ،ويؤدي أيضا إلى زيادة إجمالي الناتج الوطني وذلك بتوفير رؤوس الأموال لتمويل المشاريع والاستثمارات و يؤثر أيضا بالزيادة في الناتج الوطني خارج قطاع المحروقات تأثيرا مباشرا بعكس العلاقة بينه وبين الناتج المحلي يؤثر عليه لكن بطريقة غير مباشرة ، وهذا ما استخلصناه بدراستنا للعلاقة بينه وبين المؤشرات الخاصة بالنمو الاقتصادي حيث وجدنا أن له تأثير مباشر وغير مباشر عليه.

وهنا للتذكير فان هدفنا الرئيسي من هذه الدراسة هو الوصول إلى آليات تعبئة الادخار في الجزائر وعلاقته بمتغيرات النمو الاقتصادي كظاهرة اقتصادية وفعالة التي بدورها تكون جانب من جوانب الاقتصاد الوطني.

اختبار الفرضيات:

ثبت التحليل انه توجد علاقة بين مؤشرات النمو ومستوى الادخار لذلك تقبل الفرضية البديلة H1توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة (α=% 05) بين الادخار ومؤشرات النمو في الجزائر وترفض فرضية العدم التي تقضي بأنه لا توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة (α = % 05) بين الادخار و مؤشرات النمو في الجزائر.

الخاتمة:

ان الهدف من دراستنا هذه كان محاولة منا تسليط الضوء على عنصر مهم ضمن عناصر الاقتصاد ألا وهو الادخار،حيث كنا بصدد دراسة الدور الذي يلعبه هذا الاخير في احداث أو تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال مساهمته في تحقيق تراكم رأسمالي بدوره يدخل في عملية التمويل للمشاريع الانمائية للاقتصاد والتي تحقق زيادة في مستويات الطاقة الانتاجية للبلاد.

فلقضية النمو الاقتصادي بعد مجتمعي على مستوى العالم المتقدم أو النامي حيث تعد هدفا تسعى اليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد التوظف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش، أما الدول النامية فان الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفقا للمعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية، فالنمو أحد الغايات النبيلة لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الانسانية.

منذ زمن بعيد ضلت هذه القضية الشغل الشاغل للدول النامية، ومن بينها الجزائر التي على الرغم من كل الجهود ما تزال تعاني من مشاكل الاقتصادية ورغم أن الاسباب في ذلك كثيرة إلا أن الجانب التمويلي يبقى من الأسباب الرئيسية في تبرير هذا التعثر.

ومن أجل تحقيق النمو الاقتصادي سعت الجزائر في طلب القروض من الخارج لغرض توفير رؤوس الأموال الضرورية لخطط التنمية،فأصبحت بذلك تعتمد على صندوق النقد والبنك الدوليين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لكن لطالما عانت الجزائر من أسلوب الاستدانة من الخارج مما أدى إلى هشاشة اقتصادها، فلا يخفى على أحد تكلفة ومضار هذا الاسلوب الذي أصبح يعرف بأزمة المديونية، بكل تنطوي عليه من شروط ومخلفات كل هذا بسبب النقص الشديد في الادخار المحلي، في الوقت الذي تحتاج في البلاد الى استثمارات كبيرة مما ترتب عنه فجوة كبيرة بين الادخار والاستثمار، الشيء الذي شكل معضلة حقيقية للجزائر، والتي انعكست على معدلات النمو الاقتصادي بشكل سلبي.

إن التغلب على مشكلة المديونية الخارجية بإيجاد مورد مالي آخر يتسم بالاستقرار، هو وجه آخر لنجاح عملية النمو الاقتصادي وهذا يتطلب اعتناق مبدأ الاعتماد على الذات بأن تكون القدرات المحلية هي الأصل، فالتركيز عليها بشرط ضروري لنجاح النمو، من هنا وجب على الجزائر مواجهة سياسية جلب القروض، بسياسة أشمل هي سياسة التنمية الاقتصادية وذاتية التوليد وقابلة للاستمرار، بعيدا عن التأثيرات والعوامل الخارجية التي يصعب التحكم فيها والتنبؤ بها في كثير من الأوقات ويكون ذلك انطلاقا من تجنيد الادخار المحلي بتعبئة أقصى ما يمكن تعبئته من الموارد المحلية، ثم توجيهها نحو الاستثمارات المجدية من الناحيتين المالية والاقتصادية، ذات الأولوية في سلم الاهداف الاقتصادية مما يعني ضرورة تحقيق معدل

الادخار مرتفع، حيث تعتبر الزيادة في معدل الادخار شرطا من الشروط الأولية اللازمة لتحقيق معدل معقول من النمو الاقتصادي.

ومن أجل كل هذا قمنا بدراسة النمو الاقتصادي والادخار وآلياته، وتسليط الضوء على حالة الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تطبيقية قياسية لمعرفة مدى أو الدور الذي يساهم فيه الادخار الجزائري في إحداث النمو الاقتصادي فاستخلصنا النتائج التالية:

- أن النمو الاقتصادي يعتبر عملا تقدميا يهدف إلى الرفاهية والارتقاء بالمجتمع من خلال تطوير الإنسان لموارده ومؤسساته، فهي تعتبر عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي من خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتزيد قدرات الاقتصاد القومي، لكن تواجهها مشاكل تعتبر حجر عثرة في طريق الدول السائرة نحو النمو ألا وهي:
- أنها دول منتجة للمواد الأولية وبعضها قابل للنفاذ.
- العجز في رأس المال نتيجة ضعف التراكم بسبب نقص المدخرات.
- فيما يخص الدخل فهو أيضا غير مستقر وذلك لاعتماد الجزائر في صادراتها على البترول بنسبة كبيرة إذ أنه العنصر الأساسي للمداخيل.

ويرى الاقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الادخار والنمو حيث يتأثر النمو لحجم المدخرات المتاحة للاستثمار، مما ترتب عنه لزاما تشجيع تعبئة المدخرات الوطنية لأنها تساهم في الحد من التبعية الى الخارج وبالتالي نستطيع القول بأن عنصر أو متغير الادخار يساهم بشكل كبير في إحداث النمو، حيث يمكننا في الأخير بأن نقول أننا توصلنا الى الهدف الرئيسي من هذه الدراسة ألا وهو البحث عن مدى مساهمة آليات الادخار في تحقيق النمو الاقتصادي، وبالفعل له الأثر البالغ في ذلك كما له آثار أخرى من شأنها أن تبعد شبح المديونية خاصة على الدولة النامية.

آفاق البحث:

وفي الأخير يمكننا القول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسعا للدراسة والتعمق، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح ما يلي:

- دراسة محددات الادخار في إطار الاقتصاد الإسلامي.
- دراسة مقارنة لتأثير الادخار على النمو الاقتصادي فيما بين الدول النامية والمتقدمة.

و دراسة موضوع بحثنا بمتغيرات أخرى تشير الى النمو الاقتصادي لم نتطرق إليها في مذكرتنا هذه، نظرا لنقص في المعطيات الخاصة بها، أو القصور منا في الوصول اليها.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع بالعربية:

أولا:الكتب

1-صالح تومي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004.

ثانيا:البحوث الجامعية

1- بطاهر علي.إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية.أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

2- سيد أحمد كيداني ،أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان،السنة الجامعية 2012-2013م

3-عبد الرحمن سابق،حمراوي عبد الكريم،بن نايهة مفتاح،واقع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2004/1970.مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس مالية سنة 2007-2008 المركز الجامعي زيان عاشور-الجلفة.

4-عبد الغفار غطاس.أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.دراسة حالة الجزائر في فترة 2006/1990 ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير سنة2010/2009

5- عبد الحكيم سعيد، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية قياسية للنمو-رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية حالة الجزائر(1974-199)، جامعة الجزائر، تخصص اقتصاد قياسي 2001.

6-فتيحة ناني ،السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-مذكرة لنيل هادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة أحمد بوقرة-بومرداس.2009،2008

7- منى مسغوني،علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد في الفترة1970-2001، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي (غير منورة)،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2005.

8- محمد لموني، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية و اقتصادية للفترة1970-2007، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2006-2007.

9- نور اليقين خلادي ، بعنوان:دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر السنة الجامعية:2011-2012.

ثالثا: المقالات العلمية

1-علي أحمد البلبل،محمد مصطفى عمران،أيتن فتح الدين، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي، حالة مصر خلال الفترة الزمنية 1974-2002، أوراق صندوق النقد العربي العدد9.

رابعا: التقارير

1- التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، التقارير السنوية ل سنة 2008-2011-2012-2013-2015 .

رابعا:التظاهرات العلمية

1- صليحة مقاوسي، مقاربات نظرية حديثة لدراسات التنمية الاقتصادية، المداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قرائات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر –باتنة-السنة جامعية 2010/2009.

خامسا:المواقع الالكترونية

1- نفاح زكرياء.مباركي الحسن.طرفاية عبد الغني.محددات الادخار والاستثمار-دراسة قياسية-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة بشار.جامعة بشار.مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس2008-2009http//doc.abhatoo.net.ma/img/doc/28_nov_1.doc

2- الادخار/www.morefa.org/idex.php